



PROVISIONAL
A/38/PV.13
5 October 1983
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الجمعة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ الساعة ١٠/٠٠

(بمنا)

السيد ايويكا

الرئيس :

- خطاب فخامة السيد هنريك يابلونسكي ، رئيس مجلس الدولة في جمهورية بولندا الشعبية
- خطاب فخامة السيد سياكا تيفنسر ، رئيس جمهورية سيراليون
- المناقشة العامة [٩] : (تابع)

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
اما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعاً من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, DC2-0750, 2 United Nations Plaza
مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر.

83-64073/A

١ (أ)

ألقى كلمات كل من :

السيد فلاياتي (جمهورية ايران الاسلامية)

السيد سيبولغيدا امور (المكسيك)

السيد بـسرى (الصومال)

— جدول الأُنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة [١١٥] : (تابع)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٣٥

خطاب فخامة السيد هنريك يابلونسكي ، رئيس مجلس الدولة في جمهورية بولندا الشعبية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ستستمع الجمعية هذا الصباح الى بيان رئيس مجلس الدولة في جمهورية بولندا الشعبية .
اصطحب فخامة السيد هنريك يابلونسكي رئيس مجلس الدولة في جمهورية بولندا الشعبية الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اتشرف ان ارحب في الامم المتحدة ، بالنيابة عن الجمعية العامة ، بفخامة الاستاذ هنريك يابلونسكي رئيس مجلس الدولة في جمهورية بولندا الشعبية وان ادعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس يابلونسكي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي ان ارحب بكم ، ممثلا لبنا الصديقة الى هذا المحفل الكبير في المنظمة العالمية . ان عملكم الطويل في الامم المتحدة ، والتزامكم بقضية السلم وصفاتكم الشخصية المعروفة جيدا تؤكد ان دفعة الامور في هذه الجمعية قد وضعت في يد قديرة .

وأود أن اعرب عن تقديري العظيم لرئيس الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة الرفيق ايمري هولاي . ان نجاحكم في القيام بواجبات وظيفتكم ايها الرفيق هولاي كانت نجاحا لهنغاريا الشقيقة احدي دول المجتمع الاشتراكي الذي نعمل معه جاهدين في سبيل السلم وتنمية التعاون الدولي .

وأود ان اعرب ايضا عن خالص تقديرنا للامين العام لهذه المنظمة العالمية السيد بيريز دي كوييار .

واقدم الترحيب الحار الى وفد الاتحاد المستقل لسان كريستوفر ونيفيس ، باعتبارها الدولة العضو ال ١٥٨ من منظماتنا .

تكم بالبولندية وقدم الوفد نصا بالانكليزية

باسم جمهورية بولندا الشعبية حضرت امام هذه الجمعية لكي اتناول المشاكل الرئيسية التي تواجه البشرية والامم المتحدة ، اهم محفل عالمي ينظر في تلك المشاكل . ومع ذلك لا يمكنني الا ان ابدأ بموضوع بولندا . وأنا لا افعل ذلك لاسبغ أهمية دولية خاصة على ما ظل يحدث في بلدي خلال السنوات الاخيرة ، فالواقع ان كل بلد لديه مشاكله الداخلية وينبغي ان يسعى الى حلها بنفسه ان كان لحق كل دولة في السيادة ان تصبح له قيمة غالبية .

والنقطة هي أننا - نحن أنفسنا - لم نحاول اضافة الطابع الدولي على الشؤون البولندية ؛ بل فعل ذلك أولئك الذين كانوا في الاصل اعلى الجميع صوتا في الحث على عدم التدخل في تطورات الأحداث ببولندا وتظاهرا بأن البولنديين ينبغي لهم حل مشاكلهم بأنفسهم ، ثم غيروا موقفهم بعد ذلك فجأة محاولين ارغام بولندا على الاستسلام لارادتهم . ولا سبيل الى القول ان ذلك كان نتيجة سوء فهم من جانبهم أو عدم توفر المعلومات لديهم بشكل كاف ، لأننا واصلنا بصبر القيام بكل ما كان ضروريا لتفسير تصرفاتنا . وعملا على تعزيز حسن النية والتفاهم ظللنا ، لعدة أشهر ، نبلغ العالم كله باتخاذ بولندا تدابير طوارئ مؤقتة لم يكن هناك مهرب منها للدفاع عن كيان دولتنا ومبادئنا الدستورية ضد الهجوم الذي شن عليها من جانب أعدائها وقوى الغرضى ولتجنيب بولندا أزمة عميقة . ان اعلان الاحكام العرفية في بولندا ، في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ وفقا لدستور بولندا وقواعد القانون الدولي ، كان غير مرغوب من جانبنا لكنه - بنفس القدر - كان ضروريا . وفي اتخاذنا لذلك القرار الصعب ، كنا ندرك ان " حماية الوطن الأم واجب عظيم مشترك " . والأمر بالنهوض لحماية الوطن من أجل الصالح العام لكل بولندي كان أمرا أملاه التاريخ البولندي . وذلك التاريخ البولندي وحده هو الذي سيحكم في خاتمة المطاف على خيارنا .

واليوم لا يمكن لسياسي مسؤول ان يبتكر أن رغبة بولندا في الخلاص الوطني جنبت أوروبا توترا خطيرا .

وكما أعلننا منذ شهرين في اخطار ثالث أخير وفقا للمادة ٤ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية فان الاحكام العرفية التي كان العمل بها قد أوقف مؤقتا ، رفعت في ٢٢ تموز/يوليه من كل بولندا . ولقد أوفينا بوعودنا فلم تترك تشريعات الطوارئ سارية ولو ليوم واحد أطول مما كان ضروريا . ان التدابير الصارمة لم تكن قط جزءا من العقول البولندية . وهي أيضا غريبة على ثقافتنا السياسية ، كما أن عفوا واسع النطاق قد دخل حيز التنفيذ .

وان بولندا سائرة على طريق الشقاء تشد أزرها مبادئ الاشتراكية الثابتة التي لا يمكن انتهاكها . اننا نعزز كل ما هو جيد ونبيل ، ونصلح كل ما هو غير كفاً ومنتقداً . ونزيل كل ما هو سيئ . ولا يمكن أن يكون هناك ارتداد عن هذا الطريق الذي وضع خارطته لنا برنامج المؤتمر التاسع لحزب العمال المتحدين البولنديين ، ليعكس بصدق جوهر التجدد الاشتراكي . وقد كانت الفكرة السائدة فيه ، وستظل أبداً ، بناءً مجتمع اشتراكي بروح من أفضل تقاليدنا لصالح الأمة البولندية .

ان العمليات المنهجية للتطبيع والاستقرار على الصعيد الداخلي تتلبور الان في بولندا . وتصحبها عملية لا تكل من الاصلاح والتغيير وتعزيز مبادئ الديمقراطية الاشتراكية في كل مجالات الحياة . والشعب البولندي يستعيد أرضيته المشتركة للتعبير السياسي في أمور حيوية لأمته ، والحوار بين البولنديين مستمر . وهو حوار صريح ومفتوح ، يتجلى بأفضل ما يتجلى في الحركة الوطنية للخلاص الوطني .

ويجرى الآن اعطاء دفع خلاق للتقاليد البرلمانية البولندية . ففي الفترة منذ آب/اغسطس ١٩٨٠ سن البرلمان حوالي ١٠٠ قانون هام ، ٥٧ منها في سنة ١٩٨٢ . ان توسيع الحكم الذاتي للعمال على الصعيد الوطني يعزز واحدة من الدعائم الاساسية للديمقراطية الاشتراكية هي المشاركة الشعبية الواسعة النطاق في ادارة شؤون البلاد .

ويجرى الان بنجاح حوار بناء بين الدولة والكنيسة الكاثوليكية وعدد من العقائد الأخرى ، تسوسه روح من التسامح والاحترام لوجهات النظر الفلسفية المختلفة . وقد أوضحت ذلك بجلاء زيارة البابا حنا بولس الثاني الأخيرة لبولندا . هناك نقابات جديدة مستقلة تدير أمورها بنفسها ناشطة فيما يزيد على ٩٠ في المائة من مواقع العمل ، كما ان فيها ٣ مليون عضو وهو ما يتجاوز اية عضوية في البلدان التي تود حكوماتها اتهامنا بتباطؤ نمو عضوية النقابات .

وبالمثل فان عدد الاتحادات النقابية الوطنية يزداد . وفي ظل ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة تقوم باصلاح اقتصادى واسع النطاق الهدف منه تعزيز فعالية الاقتصاد الوطني كله . ونحن نرسي دعائم ذلك على الاستقلال الذاتي للمؤسسات والمشاركة العمالية النشطة وتطوير التعاون الشامل مع البلدان الاخرى . ان الطريق امامنا صعب ، لكن التطورات تثبت صواب جهودنا .

ان اية امة لا تكون مكشوفة للهجوم بقدر ما تكون وهي مضطربة بمهمة الاصلاح . وهذه حقيقة يدركها جيدا خصوم بولندا الاشتراكية . فثلاث سنوات الان ظل بلدنا هدفا للتدخل والضغط الوحشي من جانب القوى المناهضة للشيوعية . ومنذ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ بصفة خاصة استخدمت تلك القوى ضد بولندا كل شكل - عدا الشكل العسكرى - من أشكال التدخل في شؤونها الداخلية ضاربة عرض الحائط بمبادئ ميثاق الامم المتحدة ذات الصلة ، وما نصت عليه اعلانات الامم المتحدة العديدة والبيان الختامي لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا .

ان التهديدات واملاء الشروط وفرض القيود الاقتصادية ، والجهود لزعة استقرار البلد ، والعدوان الدعائي والضغط على حكومات مختلف البلدان للاشتراك في حملة غير لائقة لانزال العقاب ببولندا لأنها مارست سيادتها ورفضت أن تصبح بؤرة للمواجهة العسكرية ، " وعمى الألوان السياسي " الذى اصيبت به بعض الدول والحوادث التي تسلط عليها فجعلها لا ترى الا السواد في اوضاع بولندا ، كل ذلك عينة لما يدبر ضد بولندا . وفي الوقت نفسه تقدم لنا وصفات علاجية لن يفكر مقدموها في تطبيقها ببلدانهم .

ان التقليد التاريخي الطويل للعلاقات البولندية الامريكية قد نحى جانبا وبات صفرا ، وأخذت الولايات المتحدة على عاتقها القيام بالدور القيادى في الحملة الصليبية المناوئة لبولندا . فلم يحدث في تاريخ علاقاتنا ان وجهت الولايات المتحدة سياستها ضد بولندا كما فعلت في الأشهر الاخيرة . وقد اتخذ

ذلك شكل ما يسمى بالعقوبات الاقتصادية لذنوب لم نرتكبها . وقد زعم ان تلك العقوبات استهدفت البولندية ، الا أنها ، تبعا لذلك ، أضرت بشدة بظروف معيشة البولنديين أنفسهم . وبايجاز ، فانها ادت الى انخفاض مستويات معيشة الشعب البولندي وأضرت بالدائنين الغربيين وقبل وفوق كل شيء تمثل تلك العقوبات انتهاكا خطيرا لمبادئ العلاقات الدولية .

وبينما نحن على استعداد للتعاون ومنفتحون على العالم ، وأوفياء لمبادئ ميثاق الامم المتحدة فاننا نكرر بصورة قاطعة أنه لا يمكن أن تكون ولن تكون هناك بولندا بالشكل الذي تبتغيه السياسات الحالية لاكثر دواعر منظمة حلف شمال الاطلسي عدوانية . وكما ذكر فيوتشيك ياروزيلسكي ، الأمين الأول للجنة المركزية لحزب العمال البولنديين المتحدين ، القوة السياسية الرائدة في بلادنا يوجد لدينا تصورنا الخاص لبولندا :

" كدولة اشتراكية مستقلة ذات حدود آمنة في القارة الأوروبية بنأى عن المنازعات المسلحة - ذلك هو جوهر ذلك التصور . وهو جوهر داعي المصلحة العليا لدولة بولندا " .

اننا لسنا وحدنا ، فلدينا حلفاؤنا الدول الاشتراكية الشقيقة وفي السنوات الصعبة فان ما تقدمه لنا من دعم ، ولا سيما المساعدة الاخوية من جانب الاتحاد السوفياتي ، لا يقدر بثمن . الا أن وجود بولندا آمنة قوية ، مستقرة داخليا و متحدة ، أمر تتطلبه مصلحة السلم والتعاون في كل اوروبا والعالم بأسره . ان داعي المصلحة العليا لدولة بولندا جزء من داعي المصلحة العليا لكل أوروبا . واننا لعلى يقين من أن الساسة الغربيين سوف يقتنعون في خاتمة المطاف بهذه الحقيقة وعندما يحدث ذلك ، لن نجد وئنا مفتقرين الى حسن النية الكفيل بتنمية علاقات السلم القائمة على الانصاف حتى مع اولئك الذين يرفضون التعاون حاليا .

ان الموقف الذي دأبت الدول الاشتراكية على اتخاذه يتمثل في أنه ينبغي الاقتصار على استخدام الوسائل السلمية في التنافس مع الرأسمالية . وفي السبعينات كما نأمل أن تنتهج الدول الرأسمالية سياسة تقوم على التعايش السلمي . وما زلنا نتذكر الكلمات التي وردت - قبل أقل من ستة أعوام - فوق تراب بولندا ، على لسان أحد رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية ، حين قال :

" لقد تأكد لي أكثر من أي وقت مضى أن أما عانت ما عانتكم والاتحاد السوفياتي ، لن تكون البادئة بشن حرب أبدا "

ومن المحزن أن تكون دول معاهدة حلف شمال الأطلسي ، قد انحرفت عن مبادئ التعايش ، وانتهجت سياسة تتمثل في انتهاك القواعد الأساسية للسلم . وفي حين تسمع رسالة السلم وعروض التعاون البناء من عواصم الدول الاشتراكية ، لا يدور الحديث في عواصم بلدان معاهدة حلف شمال الأطلسي الا حول الطريقة الفعالة للتصدي لتلك المبادرات . وقد صدرت خلال هذا العام عن براغ وموسكو طائفة أخرى من المقترحات من جانب الدول الاطراف في معاهدة وارسو ، يؤدي تنفيذها بنية خالصة وبغير اجحاف بأى جانب الى تحرير العالم من سباق التسلح المنذر بالشر ، ومن شبح الحرب . الا أننا لم نسمع من وليامزبرج وباريس أساسا سوى الحديث عن اسلحة جديدة وتكثيف الحملة الصليبية المناهضة للشيوعية .

ان عقلية الحرب القائمة على اثاره التوتر والامعان في التعصب تغزو العالم وتؤثر تأثيرا مباشرا على نوعية المناخ الدولي . وفي ظل تصعيد المفاهيم الاستراتيجية والمواقف العقائدية واستحداث أساليب جديدة للقتل وزعزعة استقرار العلاقات الدولية والسعي الى احراز التفوق العسكري اكتسب شبح الابادة بالفعل بعدا كونيا . لقد حولت قوى الامبريالية عقد الامم المتحدة الثاني لنزع السلاح بالفعل الى عقد للتسلح . وسيكون حكم المجتمع الدولي على هذه الاتجاهات قاسيا ، لأن الامتناع عن نبذ البدء باستخدام الاسلحة النووية ماهو الا تشبث من جانب الممتنع بامكانية ان يكون هو البادئ باستخدامها . ان الدعوة الى التسلح دعوة الى الحرب . وقعقة السيوف في ظل اوضاع التطور التكنولوجي

العسكري الحالية وتشبيح المعمورة بالاسلحة الفتاكة يعني المقامرة بمصير مئات الملايين من البشر.

ان العالم يتوقع من الدورة الحالية للجمعية العامة ان توفر زخما لتحسين المناخ السياسي لا سيما في العلاقات بين الشرق والغرب. ولهذا نشعر بقلق عميق ازاء قيام الولايات المتحدة وبعض حلفائها باستغلال حادثة الطائفة الكورية الجنوبية ، وهي حادثة مفعمة بما فيه الكفاية من حيث بعدها الانساني ، لتزيد من تعقيد وتسميم المناخ الدولي . وبالمثل نرفض بصورة قاطعة ظاهرة أخرى من ظواهر الحرب الباردة اتخذت شكل انتهاك لم يسبق له مثيل لحرية الوصول الى مقر الامم المتحدة في نيويورك .

ويذكرنا ميثاق الامم المتحدة بأن الحرب جلبت على الانسانية مرتين أحزاننا يعجز عنها الوصف ؛ ان أشعل الفتيل مرتين في أوروبا .

وبعد اقل من عامين سنحتفل بالذكرى الأربعين لانتهاج الحرب العالمية الثانية والانتصار الكبير على النازية والفاشية والروح العسكرية وما أعقب ذلك من انشاء الأمم المتحدة . ونأمل مخلصين ان يجرى الاحتفال بهذه الذكرى بصورة لا تفتقر . وأن تكون فاتحة سنة من السلم في العالم ، بيد أن احساسنا بالمسؤولية عن مستقبل قارتنا ، واهتمامنا بصون السلم الدولي وتذكرنا لمعاناة الشعب البولندي وبطولته ، وما قدمه من ضحايا في الحربين العالميتين ، كل ذلك ينبهنا اليوم الى ما ينطوي عليه النشر المزمع في أوروبا الغربية لمنظومات الاسلحة الامريكية النووية المتوسطة المدى من تهدد السلم العالمي وحضارة أوروبا . فلا يمكن لبقاء أوروبا ان يتوقف على قرارات مراكز القيادة السياسية والعسكرية من وراء البحار .

ان نشر القذائف النووية متوسطة المدى في أوروبا الغربية من شأنه ان يعرض للخطر أيضا أمن بولندا ومصالح دولتنا وشعبنا الحيوية . وسيعزز نشرها الميول التحريفية المخزنية في جمهورية المانيا الاتحادية ويزكي الآمال الرامية الى تعديل الهياكل التي أرسيت تاريخيا للسلم الأوروبي على اساس اتفاقيتي يالتا ويتسدأم اللتين لا سبيل الى المساس بهما او الفصل بينهما . وان نشر القذائف متوسطة المدى ، وهو

المساهمة الوحيدة لحلف الأطلسي في المؤتمر المقبل المعني بالثقة وتدبير بناء الامن ونزع السلاح في أوروبا ، يعتبر انتهاكا لروح مدريد . وحتى في هذه المرحلة المتأخرة مازال هناك متسع من الوقت لتلافي الخطر وتجذب العواقب الوخيمة المترتبة على خطط دول حلف شمال الأطلسي .

وقد شكل بيان الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس رئاسة السوفيات الأعلى في الاتحاد السوفياتي يوري اندروبوف الذي نشر في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ مساهمة ذات بال في المناقشة بشأن مصير الانسانية ونحن نشاطره تماما تحليله لمشاكل العالم التي تؤدي التهديدات الامبريالية الى تفاقمها .

ذلك البيان النابع من سياسة الاتحاد السوفياتي السلمية قد أضاء السبيل الى اجراء مزيد من المفاوضات العادلة بغية التوصل الى نزع السلاح الحقيقي وتعزيز السلم وتحسين المناخ الدولي .

لقد وقعت سلسلة طويلة من الأحداث والاتجاهات غير السلمية فيما بين بلد اجتماع متابعة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الذي عقد في مدريد واختتامه الناجح في ايلول . ان نجاح مدريد بارقة أمل في تنمة الساحة الدولية . وسيظهر المستقبل المباشر الى اي مدى يبشر ذلك النجاح ، ان كان سيبشر بنجاح على الاطلاق ، في العودة الى اوضاع افضل . وبالطبع فان اي تحسن في المناخ السائد في أوروبا لا بد ان يكون له اثره المفيد على بقية انحاء العالم . وفي الحقيقة فان نوعية العلاقات بين الشرق والغرب تنتشر لتشمل جميع المناطق .

ان بولندا لم تتوقع ابدا داخل حدود أوروبا . اننا ننتهج سياسة منفتحة . ولا يلطخ اسمنا سجل من القمع الاستعماري . اننا نعجب بكفاح الشعوب في تعزيز استقلالها ، ومقاومة ضغوط الاستعمار الجديد ومحاولات زعزعة الاستقرار ، وجهودها في سبيل استئصال التخلف الاقتصادي والاجتماعي . ويسعدنا ان تتخذ حركة عدم الانحياز موقفا مماثلا لموقفنا بشأن المسائل التي نعتبرها أساسية ، حيث اعتمدت في

اجتماع رؤساء الدول والحكومات بنيودلهي في الربيع الماضي وثائق هامة جدا متعلقة بقضايا السلم ، ونزع السلاح ، والتنمية . ونتذكر بتقدير ان أغلبية بلدان عدم الانحياز أبدت تفهما لموقفنا في لحظات بولندا العسيرة .

وبالرغم من الوضع الدولي غير المرضي ، وبالرغم من أنشطة مراهضي التعاون السلمي بين الدول والمعرضين على التوتر ، مازال هدفنا برنامجا من العمل الايجابي يبدأ بيد مع جميع اولئك الذين يسعون الى الهدف نفسه . ولدينا ما يكفي من المشابرة وحسن النية لنمضي على هذا الطريق .

وطى هدى هذا النهج قدما تأييدنا لمبادرة رئيسة وزراء الهند ، السيدة أنديرا غاندي ، فيما يتعلق باجتماع رؤساء الدول والحكومات أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة . وقد بينت المناقشة أنه توجد حتى في هذه الحالة الدولية المتوترة ، امكانية للحوار والسعي المشترك لايجاد حلول لأكثر المشاكل المعاصرة تعقيدا .

فرويتنا الواقعية هي : بذل قصارى جهدنا لتلافي خطر الحرب واتقاء امكانية اندلاع نزاع عالمي ، لاسيما نزاع نووي . ان رؤيتنا الواقعية هي : التعايش لا المجابهة واحتواء سباق التسلح وتحقيق نزع سلاح فعال وفوري ؛ وهي الحوار من أجل هذه الأهداف السامية .

ان هذا الهدف تؤيده مقترحات عديدة من جانب الدول الاشتراكية ، بما في ذلك تلك الواردة في الاعلان السياسي للدول الأطراف في معاهدة وارسو ، الصادر في كانون الثاني/يناير الماضي ؛ وفي البلاغ الرسمي للجنة وزراء الشؤون الخارجية للدول الأطراف في معاهدة وارسو الصادر في نيسان/ابريل الماضي ؛ وفي البيان المشترك لاجتماع قادة الدول الاشتراكية الأوروبية السبع الصادر في حزيران/يونيه الماضي . ان تنفيذ هذه المقترحات من شأنه أن ينهض بالحاصل الحيوية للمجتمع الدولي بأكمله .

وقد طرحت مؤخرا مبادرة هامة جديدة من جانب الاتحاد السوفياتي ، تتعلق بابرام معاهدة بشأن حظر استعمال القوة في الفضاء الخارجي ومنه ضد الأرض. وتعرب بولندا عن كامل تأييدها لهذه المبادرة نظرا الى أن تنفيذها سيحقق للإنسانية فوائد هامة تتفق واحتياجات عصرنا .

ومع أن المجتمع الدولي لم تتج له من قبل مثل هذه الاكليات الواسعة النطاق لمفاوضات نزع السلاح على الصعيدين الاقليمي والعالمي ؛ فان نتائجها تتناسب عكسيا مع الاحتياجات والامكانيات . ويوضح ذلك بصورة لا لبس فيها ان المشكلة لا تكمن في الاكليات بل في الحاجة الى التغلب على الهوس بالتفوق العسكري والسعي نحو الأمن الوهمي عن طريق تصعيد سباق التسلح ووزعة استقرار التوازن الاستراتيجي تصعيدا متزايدا وستكون المنعطفات على هذا السبيل : أولا ، التجميد الفوري للأسلحة النووية؛ ثانيا ، التزام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم الهدم باستخدام الأسلحة النووية؛ ثالثا ، الاتفاق الفوري على عدم زيادة النفقات العسكرية وعلى اتخاذ تدابير ملموسة لتخفيضها فيما بعد ؛ رابعا ، ابرام معاهدة بين الدول الأطراف في معاهدة وارسو

والدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن عدم استعمال الجانبين للقوة العسكرية والحفاظ على العلاقات السلمية ، وتكون هذه المعاهدة مفتوحة للتوقيع أمام كل من يرغب في ذلك من الدول .

ونحن نعتقد أن الزخم الخلاق لهذه الخطوات ينبغي أن يصدر عن المحادثات السوفياتية - الأمريكية بشأن الحد من الأسلحة النووية المتوسطة المدى وتخفيضها في أوروبا ، وبشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية وتخفيضها . ان عدم التوصل الى تحقيق نتائج طموسة لتلك المحادثات يمس بصورة سلبية المجالات الأخرى لمفاوضات نزع السلاح . ففي احراز التقدم في تلك المحادثات يكمن مفتاح تحرير العالم من شبح انخوف والتشكك في البقاء ، ونفخ روح جديدة في أعمال لجنة نزع السلاح بجنييف ومحادثات فيينا بشأن تخفيض القوات المسلحة والأسلحة في أوروبا الوسطى . وهذا التقدم من شأنه أن يفتح آفاقا جديدة لتخفيض الأسلحة التقليدية وبهيجي مناخا مشجعا لمؤتمر تدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا ، المقرر أن يبدأ في كانون الثاني /يناير في ستوكهولم ، والذي نعلق عليه آمالا جديدة .

فرؤيتنا الواقعية هي : ازالة المنازعات والتوترات الدولية ، والقضاء على بقايا الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية .

الا أن السؤال الذي يظل قائما هو : كيف يتسنى تحقيق ذلك بينما تظل في أنحاء مختلفة من العالم جيوب من التوتر العسكري وتزداد بؤر التأزم تعقيدا أو تظهر بالاضافة اليها بؤر جديدة؟ وكيف يتسنى ذلك بينما يزداد خطرا انتشار أوضاع العازم وتشن الحروب غير المعلنة ضد الدول المستقلة ؛ ويفرض الوجود العسكري على الدول بصورة تتعارض مع مصالحها ؛ ويستعاض عن الحوار السياسي في أمريكا اللاتينية وافريقيا والشرق الأوسط بقوة السلاح ، " وديبلوماسية البواج " التي أخرجت من مخازن متروكات التاريخ ونفض منها التراب ؟ ان نبع هذه الممارسات كما نرى في طبيعة الامبريالية ذاتها . فأقطع حصاد د موى يجنى الآن في منطقة الشرق الأوسط بفضل مبدأ " فرق تسد "

الاجريالي . وقد تمثل رمز جديد له اتفاق انفصالي بشأن لبنان ، لم تكن له من نتيجة الا اعطاء اسرائيل مزيدا من الطمأنينة ، بما يمكنها من مواصلة موقفها القائم على ازدراء قرارات الأمم المتحدة ، ووضع أراضي لبنان تحت تصرف قوات معادية للقضية العربية . وتحت انظار العالم أجمع ترتكب الجريمة ضد الشعب الفلسطيني . ذلك الشعب الذي لا سهيل الى أن يتمتع بالسلم وتؤمن له دولته المستقلة الا من خلال تسوية شاملة توفسق ما بين حقوق جميع المشتركين فيها .

وعلى المحيط الخارجي لتلك المنطقة مازال النزاع الايراني - العراقي مستمرا جالبا المعاناة والمزيد من التضحيات الى شعبي الجانبين . ان صلاف نظام جنوب افريقيا والمناورات السياسية لبعض دول منظمة حلف شمال الأطلسي تتيح أرجاء اعلان استقلال ناميبيا ، التي كان ينبغي أن تصبح دولة ذات سيادة تتمتع بالحرية والاستقلال قبل سنوات .

ونحن نشهد تصعيد ضغوط لم يسبق لها مثيل على دول معينة في أمريكا الوسطى وانتهاك حقوقها السيادية ومحاولات املاء سياسات وحشية عليها . اننا نعرب عن تضامننا الكامل مع شعبي كوسا ونيكاراغوا الباسلين .

ولا بد من وضع حد للتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية كهوتشيا الشعبية وذلك بالاعتراف بين جطة أمور ، بمكانها المشروع في الأمم المتحدة . ومازلنا على تأييدنا الذي لا يحيد للجهادات الهامة التي قدمتها جمهورية أفغانستان الديمقراطية من أجل تسوية الحالة في جنوب غرب آسيا والمقترحات البناءة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتعلقة بمشكلة كوريا .

ان رؤيتنا الواقعية تتمثل أيضا في انعاش قوى للعالم من الأزمة الاقتصادية العالمية واعادة هيكلة نظام التعاون العالمي والاقتصادى الدولى بأكله على أساس سليم . وتشارك هولندا أغلبية المشتركين في الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي انعقدت في بلغراد ، والوفود المجتمعة في هذه القاعة الرأى فسي

أن السبب الرئيسي في ورطة الاخفاق في خلق نظام اقتصادى دولي جديد وعادل هو عدم استعداد الدول المتقدمة صناعيا في الغرب للتوصل الى حل توفيقى مضمونى . وينبع التصميم على الابقاء على الهيكل الراهن للتعاون الاقتصادى والمالى أيضا من رغبة تلك الدول في التثبيت بوضع ميزلتها في التبادلات التجارية الدولية . والصعوبات التي تواجهها بلدان كثيرة تتفاقم نتيجة للارتفاع الحاد في أسعار الفائدة على الائتمان ونحن لا يمكن شأننا في ذلك شأن البلدان النامية ، ان نقبل وضعا كهذا . كما أننا لا نوافق على الحجة انخادة القائمة على الادعاء بأن الانتعاش الاقتصادى في البلدان الرأسمالية الأكثر تقدما سوف يعالج تلقائيا الوضع الاقتصادى العالمى . فتلجك حجة غايتها كسب الوقت وتحويل الاهتمام عن جوهر المشكلة .

وتنطوى تنمية العلاقات الاقتصادية انحصفة أيضا على ازالة القيود الاقتصادية غير الجبرة والعقوبات المزعومة بوصفها وسيلة لا نتزاع التنازلات السياسية . لقد آن الأوان لتعمل الجمعية العامة بروح ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية فتعارض مثل هذه الممارسات .

لقد تعظمت مساهمتنا البولندية في انشاء نظام اقتصادى عادل في الجدارة الرامية الى وضع تدابير لبناء الثقة الاقتصادية وتنفيذها . ونلاحظ أن ذلك بات يحظى باهتمام متزايد . وانا ما تم تنفيذ تلك التدابير ، بعد الاعداد والمشاورات الضرورية أمكن أن تشكل خطوة هامة نحو تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية من التقلبات والنفعية السياسية . ونحن نعمل بنشاط في ذلك الاتجاه .

في معرض ترتيب شؤون عالمنا ، يمكن للامم المتحدة ، وينبغي لها ، أن تضطلع بدور بارز . ولذا فاننا نقدر مبادرات الامين العام السيد بيريز دي كوييار ، الرامية الى تعزيز فعالية هذه المنظمة بتطبيق مبادئ الميثاق التي اختبرت وأثبتت صلاحيتها . ونحن نشاطره الكثير من آرائه واستنتاجاته القيمة الواردة في تقريره عن أعمال المنظمة ، وبصفة خاصة الرأي القائل بأن مفتاح التقدم يكمن في الارادة السياسية للدول الاعضاء في المنظمة واستعدادها لالتماس الحلول التوفيقية . وبهذه الروح تعمل بولندا في الامم المتحدة . ونحن نؤيد الجهود البناءة للامين العام أيضا انطلاقا من موقفنا كعضو في مجلس الامن . وسوف نواصل اسهامنا في تطوير فكرته الخاصة بتعزيز دور وفعالية المنظمة . وسوف نظور بدرجة أكبر علاقاتنا وتعاوننا معه ، على أساس الاحترام المتبادل وقدسية مبادئ الميثاق وقواعد القانون الدولي .

وأود أن أؤكد لكم ، سيدى الرئيس ، وللوفود الحاضرة هنا ان بولندا لن تدخر وسعا في العمل على توسيع منابر التفاهم والتعاون في كل مشاكل عالمنا المعاصر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بالنيابة عن الجمعية العامة ،

أود أن أشكر رئيس مجلس الدولة في جمهورية بولندا الشعبية على البيان الهام الذى ألقاه .

اصطحب فخامة السيد هنريك يابلونسكي ، رئيس مجلس الدولة في جمهورية

بولندا الشعبية خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب فخامة السيد سياكا ستيفنز ، رئيس جمهورية سيراليون

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سوف تستمع الجمعية العامة الآن

الى خطاب رئيس وقائد القوات المسلحة ووزير الدفاع في جمهورية سيراليون .

اصطحب فخامة السيد سياكاستيفنز ، رئيس جمهورية سيراليون داخل قاعة

الجمعية العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بالنيابة عن الجمعية العامة

يشرفني ان أرحب في الامم المتحدة بفخامة السيد سياكا ستيفنز ، رئيس وقائد القوات المسلحة ووزير الدفاع لجمهورية سيراليون .

الرئيس ستيفنز (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الاجتماع السابع

لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في آذار/مارس الماضي ، ناشدت رئيسة الحركة السيدة انديرا غاندي ، رئيسة وزراء الهند ، زملاءها رؤساء الدول والحكومات الاشتراك في هذه الدورة للجمعية العامة من أجل اعادة تأكيد ايماننا بهذه المنظمة وتعزيز دورها في صيانة السلم والامن الدوليين ، والقيام بعملية تقييم جماعية للمشاكل الاقتصادية التي تواجه عالمنا اليوم ، وخاصة ان تلك المشاكل تقوض اعتمادنا بعضنا على بعض ، وتبادلية مصالحنا .

وبفضل ايماننا بهذه المنظمة باعتبارها محط آمال الجنس البشري لصيانة السلم والامن الدوليين ، ونظرا لقلقنا الكبير ازاء الحالة الاقتصادية الراهنة التي تواجه العالم اليوم ، استجبت للنداء الذي صدر في نيودلهي لأشترك مع زملائي رؤساء الدول والحكومات في القيام بجهد مشترك لاعادة تأكيد ذلك الايمان والاسهام ، كما نأمل ، في البحث عن حلول للمشاكل المشتركة المحيطة بعالمنا اليوم .

وقبل أن أستطرد في كلمتي ، أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أهنيكم على انتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . واتمنى لكم كل النجاح في اضطلاعكم بمسؤوليتكم الجسيمة التي تتمثل في ادارة وتوجيه مداولات هذه الدورة . ان سجلكم الحافل باعتباركم دبلوماسيا ورجل قانون وسياسيا فذا يبرر التأييد الذي حصلت عليه من هذه الجمعية لرئاسة أعمالها .

واسمحوا لي أيضا ياسيدى الرئيس ، أن أعرب عن تقديري لسلفكم السيد اميرى هولاي من هنغاريا على جهوده الحميدة التي بذلها خلال فترة رئاسته للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . اننا نسلم باسهاماته القيمة في جهودنا لتعزيز أهداف الامم المتحدة .

واسمحوا لي أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لكي أرحب في محفل الامم هذا بالدولة الجديدة ، سان كريستوفر ونيفيس بوصفها عضوا جديدا في الامم المتحدة ونتقدم بتهنئتنا الى حكومة وشعب ذلك البلد بمناسبة الاستقلال ونتمنى لهم كل نجاح في مهمة بناء الدولة .

قامت حكومة بلادي في العام الماضي ، نظرا لقلقها ازاء ازدياد تدهور العلاقات الدولية ، وما يشكله ذلك من خطر على السلم والامن الدوليين ، وما لذلك من أثر على منظماتنا ، بدعوة الاعضاء الى تنفيذ أحكام الميثاق المتعلقة بصيانة السلم والامن الدوليين .

وبينما ظل مجلس الامن ينظر في تلك المسألة خلال السنة الماضية ، فانه من دواعي أسف حكومة بلادي أن الحالة الدولية لم تتدهور فحسب بل ويات خطر الحرب النووية أكبر تهديدا ويات حقيقيا أكثر من أى وقت مضى . اننا نجتمع اليوم ازاء خلفية الحادث المؤسف لطائرة الركاب الكورية الذي أدى الى وقوع خسائر في الارواح بلغت ٢٦٩ شخصا من الابرياء . ان الجو والحالة الذهنية اللذين أديا الى هذا الحادث ، هما في رأينا ، أمران يبعثان على الاسف والأسى .

والاكثر من ذلك اثاره للجزع ، انه مع ازدياد التوتر الدولي وسباق التسليح الذي لا يتوقف وما تشكله الاسلحة النووية من خطر ، فان منظماتنا - الامم المتحدة -

تقف عاجزة عن اتخاذ أى مبادرات مجددة لوقف ذلك الاتجاه نحو ايذاء الذات ولتخاشي هذا الخطر ، دعا رؤساء دول حركة عدم الانحياز في اجتماعهم الذى عقد في نيودلهي في آذار/مارس من العام الماضي الى تعزيز دور الامم المتحدة لتجنب خطر الكارثة النووية .

ومما يجدر تذكره أننا ، في أعقاب نكبة دولية وقعت منذ ٣٨ سنة " نحن شعوب العالم وقد عقدنا العزم على انقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال عمر جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين احزاناً يعجز عنها الوصف " قمنا بتأسيس الامم المتحدة .

انني أتكلم أمامكم من فوق هذا المنبر ، لكي اعيد تأكيد هذا الايمان والتصميم من جانب حكومتي وشعبي ، ونحن نشهد في عجز أحداث التوتر الدولي تتصاعد يوماً بعد يوم ، سواء كانت تلك الاحداث في جبال وسهول امريكا الوسطى أو في الشوارع والسهول الجرداء في الشرق الاوسط التي تعكس المعاناة التي يلقاها الشعب الفلسطيني لكي يقيم دولته ، أو في مدن وقرى جنوب شرقي آسيا أو في صحراء تشاد ، أو في كفاح شعب ناميبيا لكي يولد حراً في شكل دولة مستقلة ، أو في حرمان السكان السود من كرامتهم بالانسانية على أيدي نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ؛ أو في الحرب التي يقتل فيها الاخ اخاه في منطقة الخليج دون جدوى . اننا نرى في كل ذلك مجموعة من المصائب والويلات التي يعانى منها عالمنا . ان الدول قد تجاهلت بانانية الوعد الذى قطعناه على انفسنا عندما اعتمدنا ميثاق هذه المنظمة . واليوم ماذا نرى ؟ نرى امما تشهر السلاح في وجه امم أخرى ، ونرى الشقاق يزرع زرعاً داخل الدول بما يترتب على كل ذلك من اثار ضارة بالسلم والامن الدوليين .

اننا نعتقد اعتقاداً راسخاً انه طالما تمادينا في تجاهل الوعود والالتزامات الواردة في ميثاق الامم المتحدة ورفضنا أن نستخدم الاجراءات والاحكام المنصوص عليها في الميثاق سيظل عالمنا يعاني من هذه المشاكل بل ومن مشاكل جديدة

وفي هذا الصدد تؤمن حكومة بلادي بأن هذا المنبر، منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ينبغي ان يكون قاعة الصدى المدوي لضمير المجتمع الدولي . اننا يجب ان نستخدم الامم المتحدة لمعالجة المشاكل المشتركة ونستخدم اجراءاتها ونركز طاقتنا للتوصل الى حلول لهذه المشاكل . هذه هي الرسالة التي وددت أن اكررها من فوق هذا المنبر باعتباري رئيسا لدولة صغيرة تعاني من مشاكل بناء الدولة في عالم مشتت الانتباه ، اولنقل انه يشهد انتباهه بنفسه بسبب التوتر السياسي المتولد عن عدم الثقة بين الامم .

وحتى في الوقت الذي يواجهه العالم فيه خطر الفناء النووي والتوتر السياسي المتصاعد نتيجة لتصاعد سباق التسلح ، فان البلدان النامية كبلدي تواجه خطرا يهدد بقاءها ذاته بسبب الحالة الاقتصادية الدولية الخطيرة السائدة . وقد تمت مناقشة المشاكل المعقدة التي تشكل اليوم الداء الاقتصادي الدولي في محافل دولية مختلفة ولا يخفى على أحد أن الفرص المتاحة لكثير من الدول المستقلة حديثا كدول قادرة على الاستمرار والبقاء فرص ضئيلة بحق في عالم اقتصادي معاد لا يرحم وما لم يعالج المجتمع الدولي هذه الحالة فورا ، فانه حتى ذلك الفصل العظيم في سجل جهود هذه المنظمة ، وهو الفصل الخاص بانها الاستعمار السياسي سيتعين أن يكتب من جديد .

لقد شعرنا بوطأة الأزمة في النظام النقدي الدولي ، وكان العبء واضحاً فيما أجرى من تخفيضات شديدة في المساعدة المالية والائتمانية ، وفي قيود ومعدلات للتبادل التجاري غير مقبولة بالنسبة للسلع المصنعة الواردة من البلدان المصنعة حديثاً ، والمواد الزراعية الخام والمعادن ، الواردة من البلدان غير المصدرة للنفط . وكانت النتيجة الملازمة لكل هذا مخيبة للآمال فيما يتعلق بتحسين الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لملايين البشر في العالم ، ظلت تطلعاتهم المشروعة الى الرفاهية محبطة وغير محققة .

ومن حيث انه واضح أن كل بلد مثل هنا اليوم قد تأثر بطريقة أو بأخرى بالأزمة الاقتصادية العالمية ، فان الحقيقة الوحيدة التي لا مهرب منها هي أن العالم في حاجة الى نظام جديد لاعادة تنظيم طاقتنا الاجتماعية والاقتصادية . اننا نحتاج أكثر من أي وقت مضى الى الابتكار والتعاطف ، وقبل كل شيء المبادرة والارادة السياسيتين ، لمواجهة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة ، ولنكفل لشعبنا مستوى المعيشة الأفضل الذي تستحقه . ولن ينشأ هذا النظام الجديد الذي أتكلم عنه بالمشاحنة والمواجهة والانقسام ، بل بالتعرف على تبادلية مصالحنا وتكافلنا الذي لا ينقسم وتأكيدهما .

ان التوسع السريع في الأسفار ما بين البلدان ، والحركة التي لم يسبق لها مثيل للنقد والتمويل عبر القارات ، وامكانيات نقل الأمراض بسهولة عبر مسافات شاسعة ، والتلوث الكوني ، والعدد الكبير من المشاكل الأخرى ، كل ذلك يشهد على ضرورة قيام هذه المنظمة بمعالجة مسألة التكافل العالمي . لهذا يجدر بنا جميعاً أن نسلم بأن ذلك هو السبيل الأوحى الى خلاصنا الجماعي والفردى ، وان ذلك مفهومنا للعدل والانصاف . واسمحوا لي أن أؤكد على أنه ، حتى وان كانت الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي قد أثرت بشكل غير موات على بلدان العالم ككل ، لاسيما البلدان النامية ، فان من المسلم به بوجه عام أن أقل تلك البلدان نمواً هي التي عانت أكثر من غيرها ؛

ويحتمل أن تظل - بسبب ضعف هياكلها الاقتصادية - أقل الجميع استفادة من أى انتعاش اقتصادى ، ما لم تدعم دعماً دولياً ضخماً من جانب البلدان المانحة الرئيسية والمؤسسات المالية الكبرى . وفي هذا الصدد فإن تحقيق مقاصد برنامج العمل الأساسى الجديد الذى اعتمد بالاجماع فى باريس فى عام ١٩٨١ مازال هدفاً متمتعاً بالصلاحية أكثر من أى وقت مضى .

وهذا الخصوص ، اسمحوا لى أن أختتم هذه الفرصة للأعراب عن تقدير حكومتى للأمين العام للأمم المتحدة لقيامه فى الآونة الأخيرة بإيفاد بعثة متعددة الوكالات لتقييم احتياجات سيراليون ، بهدف تعبئة الموارد المالية وغيرها من الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج والمشروعات المحددة فى تقرير البعثة . ان تقرير البعثة المتضمن للبرامج والمشروعات وثيقة رسمية معروضة على هذه الدورة للجمعية العامة . فاني أحث جميع الدول والمؤسسات ، والمنظمات ذات الصلة أن توليه الاهتمام اللازم بهدف الاشتراك على نحو فعال فى مؤتمر المانحين الذى سيعقد فى الوقت المناسب .

وأود فى هذا المنعطف أن أختتم هذه الفرصة للأعراب عن امتنان وتقدير حكومتى وشعبى لكافة الوكالات والمنظمات التى تقدم المساعدة لبلدى من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها . ولا شك لدينا فى أن هذه المؤسسات والوكالات يمكن أن تقدم للإنسانية مساعدة أعظم اذا ما استطعنا أن نحشد الإرادة السياسية اللازمة لكى نوفر لها الموارد المطلوبة للاضطلاع بولايتها . فهذه المؤسسات ، بحكم دورها ووظيفتها ، تعطى معنى عملياً لأحد المبادئ الأساسية للميثاق ، بالنهوض بالتقدم الاجتماعى وتحسين مستويات المعيشة ، وضمان التقدم الاقتصادى والاجتماعى لكل الشعوب ، وبالتالى تعزيز نسيج السلم والأمن الدوليين .

ان الأمم المتحدة منظمة ولدت من الدروس التى طمئنا اياها الكارثة العالمية الأخيرة التى تكلمت عنها سلفاً . لذلك دعونا نطبق دروس تلك الكارثة العالمية ، ونعيد

تأكيد ايماننا ، ودعونا نعهد ونحترم الأجهزة والاعمال والأحكام الواردة في الميثاق ، لأن تلك وحدها هي الطريقة التي تمكننا من الوفاء بتعهداتنا بانقاذ الأجيال القادمة من هزات الحرب . وانني أؤكد التزام حكومة وشعب سيراليون بهذه الغاية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نيابة عن الجمعية العامة أتوجه

بالشكر الى رئيس سيراليون على الخطاب الهام الذي ألقاه توا .

اصطحب فخامة السيد سياكا ستيفنز رئيس جمهورية سيراليون من قاعة الجمعية

العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

الناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : والآن أدعو السيد وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية سعادة السيد على أكبر فلاياتي .

السيد فلاياتي (جمهورية ايران الاسلامية) (تكلم بالفارسية وقدم الوفد نصا بالانكليزية) : بسم الله الرحمن الرحيم " إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَهْدُوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيَنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ " . سورة الأنفال (الآية ٣٦) . السيد الرئيس ، بادئ ذي بدء ، أود أن أعرب عن تهانينا لكم على انتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا وتقديرنا للرئيس السابق على ادارته الناجحة المتصفة بالنوايا الحسنة للدورة السابقة للجمعية العامة .

وبأمل وقدنا أن تسعى الدورة الحالية للجمعية الى تحقيق الأهداف والقاصد المدرجة في جدول أعمالها وتتمكن من ايجاد حلول ملائمة لصعاب ومشاكل عالمنا اليوم .
تتعقد هذه الدورة للجمعية العامة في وقت اكتست فيه الأزمات العالمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، للأسف، أبعادا أكثر خطورة مما كانت عليه منذ لقائنا الأخير هنا .
ورغم جميع العهود والاتفاقات والقرارات التي اعتمدها الدورة السابقة، فان انتهاكات حقوق الأمم المضطهدة من جانب الدولتين العظميين قد تزايدت منذ ذلك الحين بطريقة لم يسبق لها مثيل . ولا أعتقد أنه يوجد أي مثل هنا يجهد العدد الكبير من القرارات التي اعتمدهت والخطابات والبيانات المطهبة التي أقيمت في الدورة السابقة للجمعية، والتي أعرب فيها بملاغة عن محبة السلم، وكره الحرب، والنفور من انتهاكات حقوق الدول . ورغم ذلك كله، ومنذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة، لم ينقض يوم أو تض ليلة دون أن تقوم الدول الكبرى وعلاؤها بانتهاك حقوق المضطهدين وسفك دمائهم، ونشر الاجحاف الى أطراف

العالم البعيدة . وفي الحقيقة لم يبق شيء من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة سوى اطار غير مجد . وللأسف، فقد سخر القمع والاضطهاد والوحشية من جانب هذه القوى الشريرة، من مفاهيم الحرية والتحرر والعدالة الاجتماعية .

ان الأعمال والكلمات والنظريات والممارسات تتشعب باستمرار بتواتر مذهل . وبمعاني عالما اليوم، أكثر من أي شيء آخر، من أزمة أخلاقية خطيرة، فاننا لم نواجه هذه المشكلة بجديّة وبصورة جماعية فسوف تشكل خطراً جسيماً على حياتنا وقيمنا الانسانية . ولقد توصلنا، بعد أن دفعنا ثمننا ثلث في تحمل تجارب طويلة ومبررة والتعلم من الأحداث التاريخية المؤلمة، الى نتيجة مؤداها أن الانحطاط الأخلاقي أو العرض الحضاري هو المرتع الخصب لجميع أشكال الفقر والعبودية والخنوع من ناحية، وجميع أشكال القمع والاستغلال والتوسّع والاضطهاد من ناحية أخرى . ومع أن هذه حقيقة بديهية بالنسبة الى الانسانية ، فلسوء الحظ ، في هذه المرحلة من تاريخ الانسان التي لا يمكن فيها إلا للقيم الروحية والمعنوية أن ترسي أساساً سليماً للعلاقات الاجتماعية فيما بين الدول وطرق المعيشة للشعوب، لا توجد بادرة أمل في وضع أي تقنين للسلوك الانساني أو مجموعة من القواعد التي تستلهم الاعتبارات الأخلاقية أو القيم الانسانية .

والسؤال الأساسي الذي نطرحه على أنفسنا اليوم هو : الى أين نتجه ؟ ألم يحسن الوقت ليتوقف المجتمع الدولي ويستخدم ضميره ويفكر في مستقبله بحيث يجد جواباً انسانياً ملائماً على ذلك ؟ ألا تبعت الحالة في معظم أجزاء عالمنا على الحزن والألم بما فيه الكفاية ؟ هل يمكن لأي أمل أن يراود المرء في قيام الأمم المتحدة بكافة شبح المجاعة والفقر، والعدوان والحرب والاستعمار والاستغلال في الوقت الذي يعتمر فيه معظم أعضاء هذه المنظمة في برائن الواحدة أو الأخرى من الدولتين العظيمين ؟

ولسوء الحظ البالغ أن بعضنا بصفتنا "مثلين لدولنا" فقد حتى أبسط أشكال الحساسية الانسانية تجاه الأعمال البشعة التي ترتكبها الدولتان العظيمتان اليوم، كما لو كنا نعيش في عالم منفصل تماماً عن الواقع . ألم يحسن الوقت لنفكر في الحالة التي نحن فيها، لنعيد اكتشاف ذاتنا ونكتشف لأنفسنا نوعية هذا العالم الذي نعيش فيه ؟

واسمحوا لي أن أجيب على السؤال الاخير بأن أصف الحـالـات
اللانسانية المروعة في بعض أجزاء العالمنا . وبوصفي مسلما ، وممثل دولة وضعت
الكفاح ضد الشر الذي تمثله الصهيونية في المقام الاول ، سأبدأ بقضية فلسطين .
تعرض شعب فلسطين المضطهد المسحوق طوال ٣٦ سنة للعسـد وان
الوحشي على يدي معسكر العسكـرى الصهيوني الغاصب في الشرق الاوسط
وخلال السنوات الست وثلاثين الماضية كتب تاريخ شعب فلسطين المضطهد
بالدم بأيدي خلفاء هتتر . وطيلة ذلك الوقت كله ، دابت الأمم المتحدة بصورة
روتينية ، على اعتماد قرارات لم تكن لها جدوى عملية . فالنظام الذي يحتل
فلسطين ، والذي يتمتع بتأييد غير مشروط من جانب الشيطان الاكبر ، لم يأبسه
على الاطلاق - لهذه القرارات ، فواصل عدوانه على الشعب الفلسطيني ، وغزا
بلدانا اسلامية أخرى . ان العدوان وتجاوز الحد وارتكاب الآثام طبع مستاصل
في ذلك النظام ، ولا يمكن أن يكون هناك تعريف للصهيونية لا يتضمن العدوان .
ولهذا أكدنا دائما ، أن المفاوضات السلمية مع هؤلاء النازيين ، ذوى الاصول
اليهودية المزعومة ، بغية كفهـم عن الانقياد لنوازمهم العدوانية المستأصلية
لن تؤدي الى شئ ، ولن تحقق شيئا ، فلم لم نتعلم من الماضي ؟ لم لا ندرك أنه
بالاضافة الى طبع الصهيونية الذي لا يمكن اصلاحه ، فان التفاوض أو الوصول
الى تفاهم مع عدو يحتل اراضينا لا يؤدي نتاج الا اعطائه ميزة غير منصفة .
ولولا كامب ديفيد لما اغرقت فظائع الصهاينة أرض لبنان الجميلة بالدماء . وبعد
كل هذه التجارب المريرة ، ألا يحق لنا اليوم أن نعتقد أن قبول الخطط التي
من قبيل خطة فاس ، أو ما يدعى بخطة ريغان ، والميثاق بين لبنان واسرائيل
انما هي خيانة لقضية فلسطين ؛ وليس ذلك فحسب ، بل خيانه اكبر لتطلعات
حوالي بليون مسلم في ارجاء العالم . لا علاج هناك لنمو الصهيونية السرطانية
الا المبضع - . ولو كان الحلفاء قد استطاعوا اقتناع هتتر بالانسحاب والاعتراف
بحقوق الدول الاخرى لامكننا أن نفعل الشئ نفسه مع الصهاينة اليوم . ولا شك

هناك في أن امبريالية الولايات المتحدة والصهيونية تنتهجان سياسة منسقة لمحسو الهوية القومية والدينية للشعب الفلسطيني المضطهد ، وتقويض قضية فلسطين على المدى الطويل عن طريق المؤامرات السياسية والعسكرية والدعائية . ان الضغط المتزايد من جانب القوى الامبريالية الامريكية والفرنسية ليس له الا معنى واحدا هو ان ممارسي الاضطهاد الامبرياليين قررا أن يتصدوا لحرية واستقلال جميع الامم الاسلامية في العالم ، في مجابهة نهائية . وهل يعني قصف الاحياء السكنية الاسلامية في لبنان من جانب المعتدين الفرنسيين والامريكيين وغيرهم الا تلك النية الشريرة ؟

وان كانت الامم المتحدة تحس بالتزامها بتنفيذ مواد ميثاقها فيما يتعلق بضمان السلم والامن الدوليين فينبغي لها ان تدعو الى فرض حظر عسكري واقتصادي شامل على النظام الصهيوني المغتصب . ويتعين عليها ان تقيم نظاما للاشراف على التنفيذ الصحيح للحظر بحيث يكشف عن أي دولة لا تتقيد بالحظر الذي تفرضه الامم المتحدة . ويجب على الامم المتحدة ان تضطلع بالتزاماتها القانونية فيما يتعلق بالمادتين ٤١ و ٤٢ من الفصل السابع في الميثاق فيما يتصل بالسلم والامن الدوليين . وينبغي على الامم المتحدة ان تدين الحكومتين الامريكيتين والفرنسية ، على أساس ميثاقها ، لعدوانها العسكري على لبنان ، ولانتهاكهما حقوق الشعب اللبناني . وأخيرا ، ينبغي ان اضيف أن النظام الصهيوني يجب طرده من الامم المتحدة بمقتضى المادة السادسة لامعانه في انتهاك مبادئ الميثاق . لكن شعب فلسطين المضطهد الواقع تحت وطأة الطغيان ما زال الى اليوم مضطهدا وواقعا تحت وطأة الطغيان كعهده .

ان جمهورية ايران الاسلامية تعتقد ان حل قضية فلسطين لا يكون الا بعمل دولي مشترك لازالة أسباب العدوان في مجابهة حاسمة وحازمة مع المعتسدي لتمهيد السبيل لعودة الشعب الفلسطيني الى ارضه ، وانشاء دولة فلسطين المستقلة في جميع الاراضي المحتلة التي تخص الشعب الفلسطيني . واننا مقتنعون

بأن النصر في هذا الكفاح لن يتحقق الا باتباع تعاليم الاسلام السامية ، وبالتأكيد على قيمنا الانسانية ، وتعبئة الجماهير الاسلامية وجميع الشعوب المحبة للسلام في العالم ضد الانظمة والحكام التابعين للشيطان الامريكي وعميله الصهيونسي المأجور .

ان وفد جمهورية ايران الاسلامية يعرب عن تأييده الكامل للكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المغتصبة . ويوجه انتباهه ككل دولة عضوفي الامم المتحدة ، والامم المتحدة بمجملها ، الى التزاماتها بشأن هذه القضية الكبرى ، ويحذر جميع الدول الاعضاء المسؤولة بأن انهيار قضية فلسطين سيكون بمثابة عقم وافلاس المجتمع الدولي بأسره ازاء النظام الصهيونسي العدواني وحلفائه المستبدين . وينبغي أن نضيف ايضا أن قضية فلسطين جزء لا يتجزأ من قضية الشعوب الاسلامية في جميع أرجاء العالم . ولو بقي أى منا في العالم الاسلامي غير مكترث للحالة في فلسطين ، واتاح المزيد من الوقت لهذا النظام العدواني العنصري فاننا سنقع الواحد تلو الآخر ضحايا للسياسات التوسعية لهذا المعتدى المزمع . وينبغي أن نتعلم جميعا الدرس الذي لامهرب منه ، وهو أن القوة الغاشمة لا تفهم الا منطق القوة .

ان الخطر الكبير المتأصل في التقاعس عن مجابهة المعتدين بالقوة ماثل في أنه لا يساعد على مواصلة العدوان في حالة بعينها فحسب ؛ بل في كونه يقنع ويشجع كل القوى المعتدية المحتملة الاخرى على العدوان . ولو ان الانظمة الحاكمة في البلدان الاسلامية لم تتخذ موقفا لاذعان والعقم ازاء الكيان الصهيوني ومؤيده الشيطان الاكبر ، لما تجرأت حكومة الاتحاد السوفياتي الملحدة على دخول أراضي افغانستان المسلمة . ولو ان شعب فييت نام العظيم لم يحارب المعتدين الامريكيين ببسالة وبغير هوادة لشهدنا اليوم خيول الدول الكبرى ترمح فسي اجزاء كبيرة من جنوب شرقي آسيا . وهكذا فان المقاومة المسلحة من جانب دول

تتعرض للغزول لا يعود بالفائدة فقط على من يتصدون للعدوان فحسب ، بل
يضمن استقلال جميع الدول وسيادتها الوطنية .
ولهذا السبب فان كفاح الشعب الافغاني المسلح منذ ثلاثة أعوام ضد
القوة الروسية المحتلة سيكون مثالا ساميا على مكافحة شعب بطل في أعين العالم
الثالث بوجه عام ، وفي أعين الاسرة الاسلامية العظيمة بوجه خاص .

لقد آن الأوان للمجتمع العالمي كي يولي اهتماما جادا لقضية أفغانستان . ان زبح الشعب الافغاني الأفرل ، الذي يقاوم بهبطولة ، بالحد الأرنى من الامكانيات ، غزوا أجنبيا قويا لبلاده ، وقصفا مستمرا لهيوت ومزارع ذلك الشعب المحروم ، واستخدام المواد الكيميائية الفتاكة وقتل وجرح أعداد كبيرة من أبناءك ترتب على ذلك من تمسول أربعة ملايين شخص الى لا جئين ، لا يمكن أن يحسم على مائدة التفاوض في جنيف في غياب الممثلين الحقيقيين للشعب الأفغاني . ينتهج الاتحاد السوفياتي نفس السبيل الذي انتهجته الولايات المتحدة في فييت نام واذا ما أمعن في انتهاج هذه السياسة فسوف يلقن نفس الدرس الذي لفته الفيتناميون للشيطان الامريكى ، وسيكون تلقينه اياه على يدى الشعب الأفغاني .

ان شعب جمهورية ايران الاسلامية الذي تربطه أواصر كثيرة بشعب أفغانستان ، لن يقف مكتوف اليدين أمام هذا الغزو . والوسيلة الوحيدة لتسوية مشكلة أفغانستان تكمن في الانسحاب الكامل الفورى وغير المشروط لقوات الاحتلال من أفغانستان وعدم تدخل القوات الأخرى في الشؤون الداخلية لذلك البلد ، وعودة اللاجئين الافغان الى وطنهم ، وضمان حق شعب أفغانستان في تقرير مصيره ، وعلى هذا الأساس نرفض أى تفاوض يجرى في غيبة الممثلين الحقيقيين للأمة الافغانية ، ونعلن أيضا أن الأمة الافغانية الناضجة لا تحتاج الى وصاية ، وليس من حق أى حكومة أو منظمة دولية الدخول في مفاوضات نيابة عن شعب أفغانستان .

انقذت الآن ثلاث سنوات على غزو الشعب الايرانى من جانب الامبريالية العالمية وعملاتها . وفي أمين الامبرياليين ، فان شعب ايران المسلم ارتكب خطيئة لا تفتقر ان استعاد حريته واستقلاله ورفض سيطرة الدولتين العظميين ، وقرر أن يعمل من أجل نشر العدالة والحق في جميع أرجاء العالم . ان نظام العراق البعثى الذى يمثل مصالح

الامبريالية قد بذل قصارى جهده لثلاث سنوات لتقويض الموارد الاقتصادية والانسانية لشعبين مسلمين في الشرق الأوسط ، وأسدى خدمات جليلة للامبريالية والصهيونية العالمية في ذلك المضمار . وقبل ثلاثة أعوام عندما تخلصت أمتنا من سيطرة الشيطان الامريكى وعيله الشاه السابق ، هدأت تدريجيا في اتخاذ خطوات صعبة لاعادة تعمير أرض ايران المحررة ، قام البعثيون العراقيون المعتدون بغزو ايران في هجوم خاطف على الشعب الأعزل في ايران من أصول فارسية وعربية وكروية ، واستخدموا ١٢ فرقة مدججة بالسلاح و ٣٠٠٠ دبابة ومئات من القاذفات وسفن وطائرات هليوكبتر مسلحة ، وتغلغلوا داخل اراضيها التي كانت قد تحررت من براثن الشيطان وعيله الشاه . ودمرت مدن وقرى عزلاء ، ونهب الابرياء من النساء والأطفال والشيوخ والشبان ، وأدركنا أن الثمن الذي دفعناه لتحرير أرضنا من سيطرة الشرق والغرب وتحقيق الحرية والاستقلال كان أكبر بكثير مما تخيلنا . ومن مدة طويلة اعترف الامين العام لحزب توده الشيوعي في ايران الذي اعتقل بتهم مخزية تتمثل في التجسس على ايران ، بأن الاتحاد السوفياتي أعطاه سبقا بالغزو العراقي الوشيك لايران ، وأن الحاكم العراقي كان يفكر في تحرير مقاطعات كردستان الايرانية الغنية بالنفط ولقد شهد الكثير من الايرانيين تساقط الصواريخ الفرنسية الصنع ، وأمريكية الصنع ، وسوفياتية الصنع على مدنا وقرانا وتأكد لنا أن الدولتين العظميين قد توصلتا الى اتفاق لتأييد نظام العراق البعثي في غزوه المدمر لايران الثورية . وفي ذلك الوقت كان نظام صدام العدواني ، الذي انتشى بانتصاره كيشوتسي السهل على المستشفيات والمساجد والمدارس والشعب الأعزل ، يعلن بصف في بياناته الرسمية للأمم المتحدة أن : " القوات العراقية تواصل زحفها ، وتلحق مزيدا من الهزائم بالعدو الفارسي . . . " وهذا اقتباس من بيان رسمي من بيانات ما يسمى بمجلس الثورة العراقي الوثيقة A/C.1/35/5 ، الأمم المتحدة ، المؤرخ ١٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ فهل يعلم الممثلون ماذا كان رد رئيس مجلس الأمن آنذاك ؟ أرجو منهم

أن يتكروا بالقائم نظرة على قرار مجلس الأمن المؤرخ في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ . هل يمكن لأحد أن يرى شيئاً يشير إلى انسحاب قوات العدو وأن الحدود الدولية ؟ هل يسمح لنا الآن بأن نسأل لماذا لم يوجه مثل هذا الطلب ؟ هل نفرض في الشك ان نفترض ان صمت مجلس الأمن بشأن هذه النقطة الحيوية يتواءم تماماً مع الوفات الشريفة لوزير خارجية العراق في خطابه المؤرخ ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ الطلق بالوثيقة S/14236 لمجلس الأمن الذي أعلن فيه انه :

" في ضوء الاهتبارات الاتفة الذكر ، ترغب حكومة الجمهورية العراقية أن تبين أن أية دعوة لانسحاب القوات العراقية ، قبل أن تعترف ايران بالسيادة العراقية المذكورة ممارسة وقانوننا ستشمل من وجهة نظرنا استحالة قانونية وعلمية ، لان ايران لم تحدد حدودها مع العراق بطريقة محددة دقيقة " . S/141236
وفضلا عن ذلك ففي نفس الوثيقة يؤكد وزير خارجية العراق :

" ان الأراضي التي وصلتها القوات العراقية حتى الآن هي المواقع الضرورية للدفاع الى أن تعترف ايران بحقوقنا ويتم التوصل لضمانات لتحقيق حل نهائي ودائم للنزاع " . (المرجع نفسه)

هل يتضمن هذا أي احترام للفقرة الأولى من المادة ١ . والفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة ؟
هل يحترم مثل هذا النظام أمن العالم ؟
وفي الفقرة ٣ من منطوق القرار ٤٧٩ (١٩٨٠) فان مجلس الأمن : " يهيب بجميع الدول الاخرى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أي أعمال قد تؤدي الى مزيد من تصعيد النزاع وتنتشار رقعته " . ألم يصوت أعضاء مجلس الأمن الدائمين تأييدا لهذا القرار ؟

ألم تنتهك حكومات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا وهي من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن قرارها الملتوى ذاته عندما قامت بتزويد النظام العراقي بمساعدات مالية وصكرية هائلة ؟ هل كل تلك القنابل والقذائف التي القيت على سكاننا المدنيين العزل ، بعد اعتماد هذا القرار ، قدمت الى النظام العراقي العدو وانسي من المريخ ؟ لماذا لا تجرى على الاطلاق المحاسبة على هذا الانتهاك الجسيم لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤٧٩ (١٩٨٠) ؟ لماذا التزم مجلس الأمن الصمت حول هذه الحرب لستتين ؟ ألم تهدد جرائم البعثيين العسكريين داخل أراضينا سلم وأمن العالم ؟ أين كان هؤلاء الذين يندبون الآن الخطر على السلم في العالم طوال هذا الوقت ؟ وبالتأكيد فان جميع ذوى النوايا الحسنة والمطمعين يعلمون أن ما يتعرض للخطر حاليا ليس السلم أو الأمن ، بل نظام صدام ومصالح مفيديه الدولتان العظميان . ان اللامبالاة والصمت المميت من جانب مجلس الأمن قد رافقه دعاية البعثيين العراقيين الذين كانوا يسفكون دماء اعداد لا تحصى من المسلمين الايرانيين لحوالسي عامين ، وقد علم شعبنا الذي نكب بالحرب منذ البداية ان الدافع الحقيقي للغزو العراقي البعثي لايران لم يكن احتلال أجزاء من بلادنا بل كان مرمى اليه البعثيون العراقيون حقا الاطاحة بجمهورية ايران الاسلامية .

اننا لعلى قناعة من أننا - لكوننا دولة مستقلة مصمة على أن نظل كذلك - نقف وحدنا ، ويتعين علينا وحدنا أن نحارب عدوا يحظى بدعم جميع أعضاء نادي القهـر في العالم . ان التعبئة الكبرى لشعبنا والتحرك السريع صوب جبهات القتال قلب كافة الحسابات الشيطانية وتم تحرير ميناء خورام شهر بعد قتال عنيف ، وبدأ المرتزقة العراقيون المندحرون تقهقرهم السريع . بعد ذلك وجه وزير خارجية النظام العراقي رسالة الـ الأمين العام في ١٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ تحمل ما يلي :

" على أساس الاعتبارات العسكرية والظهورافية وهما تكون هناك مواقع أمامية أفضل للدفاع الا أنه لا توجد مواقع خلفية " .

نعم ، فذلك النظام عينه ، عقب هزيمته في خورمشهر ، والتدمير السريع للجيش العراقي المحتل على أيدي شعبنا ، وفي بادرة بهلوانية ، تحول الى حكومة محبة للسلم بين عشية وضحاها ، وأعلن أنه قرر من جانب واحد ومصورة مفاجئة الانسحاب من الأراضي الإيرانية المحتلة . كما أن مجلس الأمن ومصورة مذهلة خرج عن صمته الذي دام عامين وطلب من الطرفين المتحاربين الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة . ان عامين من احتلال أراضينا لم يهددا بأية صورة السلم والأمن الدولي ، لكن الهزائم الأولى التي لحقت بالمعتدين على أراضينا شككت على الفور خطرا على السلم والأمن . ألم يكن لأمتنا الحق في رفض هذا المنطق المشير للسخرية من جانب مجلس الأمن ؟

انني متأكد من أن معظم الأعضاء قد درس بالفعل تقرير بعثة الأمم المتحدة التي قامت بزيارة الأراضي المحررة في بلدنا ، والذي أرفق بالوثيقة S/15834 المؤرخة ٢٠ حزيران / يونية ١٩٨٣ . وقد قامت نفس البعثة أيضا بزيارة العراق وقامت بالتحقيق على المدن الواقعة على الحدود ، وأعدت تقريرا حول هذا الموضوع . ومع أن هذا التقرير لا يشمل جميع النواقع المتعلقة بالجانب الإيراني من هذه القصة المفجعة ، فانه مع هذا قدم بعض الحقائق دون انحياز أو اخلال . ونطلب من أولئك الذين لم يدرسوا هذا التقرير أن يفعلوا ذلك ، وأن يقارنوا بين محتوياته والبيانات والتصريحات الرسمية التي قدمتها حكومتنا كل من النظام المعتدي والبلد المعتدي عليه حتى الآن ، الى الجمعية العامة بوصفها وثائق أو الى الأمين العام في شكل مذكرات . ان دراسة تعتمد على مقارنة من هذا النوع ستنتيلثام محبة السلم عن الوجه المشع للنظام البعثي العدواني . ويظهر التقرير أن أكثرية مدنا المحتلة دمرت بنسبة ٩٠ في المائة وأحيانا بنسبة ١٠٠ في المائة ، بواسطة المعدات الميكانيكية والهندسية مما يشكل انتهاكا مباشرا لمواد الاتفاقية الرابعة ، ان مدن حوفيزة وخورمشهر وقصر شيرين تندرج تحت هذه الفئة . وعلى الجانب العراقي فان نظرة سريعة تظهر أن البعثيين العراقيين أخفقوا أخفاقا ذريعا في اثبات ما ادعوه .

ألا تبين هذه الوثيقة للجميع أن شعب ايران المسلم الذي وقع ضحية عدوان غاشم وعانسو طوال ثلاث سنوات القصف العشوائي اليومي من جانب المعتدي وانصبت عليه المنيات من الصواريخ المميته قد اتبع تعاليمه الاسلامية بصورة صارمة وامتنع عن الثأر من الممدن العراقية التي تقع في مدى المدفعية الايرانية ؟

لقد استمعت الجمعية الى ما قاله وزير خارجية العراق عن النوايا السلمية للنظام العراقي . لكنني أود أن استرعي انتباهكم الى ما قام به النظام العراقي خلال الأشهر القليلة الماضية وحدها فيما يتعلق بمدن بيرانشهر ومانيه وماريفان وأنديشك وكيلان - غرب في غربي ايران . يتحدث وزير خارجية العراق عن السلم والحلول السلمية في الوقت الذي مازالت فيه الشوارع والمناطق السكنية والأسواق بتلك المدن مغطاة بدماء الأبرياء والعزل من الأطفال والنساء .

لكن هذا ليس سوى جزء صغير من القصة الدموية الفجعة للغزو البعثي المجنون لايران . هل يوجد أحد لا يعلم بكارثة تدفق النفط في الخليج الفارسي - وهي محاولة متعمدة خارج منطقة الحرب - لتلويث مياه الخليج وتعريض الحياة البحرية للخطر وتهديد مصالح الدول الساحلية ؟ ألا نعلم أن النظام العراقي حاول أن يربط بين مسألة السيطرة على تدفق النفط وبين سرح الحرب بأكمله ، وأنه بعرقته وتأخيرته لعطيات السيطرة قد برهن مرة أخرى على استعداد له للتضحية بالمصالح الحيوية للبلدان الساحلية وتلويث بيئتها تحقيقاً لمصالحه الانانية وأهدافه غير الانسانية ؟

ولحسن الحظ فان خبراء النفط والغميين لدينا تمكنوا منذ بضعة أيام ، بعد التغلب على عوائق صعبة ، بعد تضحيات جسيمة من السيطرة تماما على أحد الأبرار الصحابة الذي ينفث حوالي ٢٠٠٠ برميل من النفط في مياه الخليج الفارسي . وهذا الانجاز الباهر يشكل برهاناً على الاهتمام الكبير لدى جمهورية ايران الاسلامية لحماية مصالح الدول الاقليمية ، وقدرتها على ذلك . ولكن هل يمكن ضمان مصالح دول المنطقة لوقت طويل ؟ من يمكنه أن يضمن أن النظام العراقي العدواني لن يصدر في الغد بياناً

آخر يحائل البيان العسكري رقم ١١٠٦ المؤرخ في الثاني من آذار/مارس ١٩٨٢ ، الذي تشدق فيه بهجومه على آبار النفط وتدبيرها بوصفه انتصارا عسكريا آخر ، معرضا مرة أخرى لصالح دول الخليج الفارسي للخطر ؟

فلنتخيل أنه قرب نهاية الحرب العالمية الثانية ، عندما كانت أيام المعتدين النازيين قد باتت معدودة ، وجيوش الحلفاء تتقدم فتحسر المدن الأوروبية الواحدة تلو الأخرى ، ان شعب أوروبا المنكوبة بالحرب الذي قطعت جيوش هتلر الغازية أقرانها وأعزائها ، وجدت أنفسها تستمع الى هتلر فجأة في مؤتمر صحفي مذاع يعرب فيه عن حبه العميق للمسلم والأمن ، ويدين عدوان قوات الحلفاء على الأراضي المحتلة ، ويعرب عن عدم فهمه لرفض الحلفاء الجلوس للتفاوض معه لحل المشاكل كافة في مناخ ودي . بماذا كان ضحايا وحشيتهم يشعرون ؟ ولكن بيدو أن هتلر لم تكن لديه من روح الدعابة أو النفاق ما مكنه من القيام بذلك . الا أن خلفاء هتلر البعثيين الصغار لديهم روح الدعابة المريرة هذه ولا يعرف نفاقهم حدودا .

اننا نعيش في عالم مجحف بصورة مطلقة . وقد أطمنا الأمم المتحدة مرتين — في الأشهر القليلة الماضية أن النظام العراقي كان ينوي شن هجمات بالصواريخ على المدن والاحياء السكنية ، وذلك قبل بضعة أيام من ارتكابه لتلك الفظائع . وبالطبع لا يعني ذلك ضمنا أي قدرة على التنبؤ من جانبنا . فكل ما هنالك أننا تعلمنا بالتجربة المريرة أنه كما خسر الجبنا البعثيون في ساحة المعركة لجأوا الى ذلك القتل الجماعي من بعد ، بواسطة صواريخهم بعيدة المدى الروسية والفرنسية الصنع . ان وثائق الأمم المتحدة المؤرخة في ٥ مايو/ايار و ٤ آب/أغسطس ١٩٨٣ على التوالي ، تشهد على صحة بياننا . وفي الحاليتين تأكدت تحذيراتنا ، ولكن في كتا المناسبتين الديمويتين لسم تحرك الأمم المتحدة ساكتا . فالى متى تستمر هذه المعاملة غير العادلة وغير الانسانية ؟ على الرغم من كل هذا ، نود أن نعلم الجمعية أنه مهما أمعن النظام العراقي

في جرائمه ضد شعبنا ، فان شيئا واحدا لن يتغير ، ألا وهو تصميم شعبنا المسلم
المتحد على استعادة حقوقه المسلوبة ، ومعاينة مجرمي الحرب .
ان تصعيد جرائم البعثيين ضد شعبنا واستمرار العدوان قد حول كل المقترحات
الرامية الى السلم والتفاهم الى اقتراحات غير مقبولة وصعيدة الاحتمال . ومع ذلك فاننا
لن نتخلى عن أى جزء مهما صغر من حقوقنا المشروعة . ونضيف هنا أن أولئك الذين
يعتقدون تحقيق مطالبنا المشروعة سيتحطون مسؤولية اطالة هذه الحرب . وهنا نعتذر
تلك القوى التي تزود جهاز الحرب العراقي بما يلزمه ، وتذيع في الوقت نفسه شائعات
عن انعدام الأمن في منطقة الخليج الفارسي ، من أجل التمهيد لوجودها العسكري
في منطقة لن يتمكن أحد من الصيد في مياهها العكرة .

ونؤكد للمجتمع العالمي انه طالما ظل باستطاعتنا أن نحمي مصالحنا الاقتصادية في الخليج الفارسي ، فاننا سوف نضمن سلامة مرور السفن فيه وفقا للقوانين والأعراف الدولية. ونحن على يقين من أن سلوكنا حتى الآن قد برهن على قدرتنا على القيام بهذه المسؤولية ، ونود أن يعرف المجتمع العالمي أن دفاعنا الناجح والمشروع عن بلدنا وقهرنا للمعتدين ، سوف يؤدي بالتأكيد الى السلم والأمن والهدوء لجميع بلدان المنطقة ، لا سيما السلم الدائم الذي يدعم اقامة علاقات ودية أوثق بين كل البلدان على أساس الاحترام المتبادل .

لكننا نعلن ، بصوت عال وبكل وضوح ، أننا لن نسح بعد الآن بمرور السفن المحملة بالذخائر الحربية التي يرسلها تجار الموت في العالم الى النظام العراقي عن طريق مضيق هورموز تجاه موانئ معينة في الجزء الجنوبي من الخليج الفارسي، وفي المستقبل سوف نفرض سلطتنا في هذا الأمر الحيوي وبشدة أكثر مما حدث في الماضي . ونعلن للعالم أيضا ان أية مغامرة ضالة يمكن أن تؤدي الى الاضرار بالمصالح الحيوية لجمهورية ايران الاسلامية ، سوف تؤدي على الفور الى اغلاق مضيق هورموز ووقف تدفق النفط من تلك المنطقة. ويجب ان يكون واضحا تمام الوضوح أن أولئك الذين يزودون المعتدي بأسلحة حديثة متطورة سوف يتحملون المسؤولية عن هذا التطور وطيهم أيضا أن يتحملوا النتائج المترتبة على ذلك . وفي هذا الصدد ، فاننا نراسل بصفة خاصة مع حكومة فرنسا ، التي قامت ، بقدر كبير من التجاهل والاساءة ، بهذا العمل الخطير . ونحن نحذر حكومة فرنسا الاشتراكية المزعومة ، والمتخلفة بما يزيد عن قرن من الزمان ، والتي تقوم في الوقت الحاضر بتقليد استعماري القرن التاسع عشر بصورة تبعث على السخرية ، وننبهها الى نتائج أعمالها . ان ما تدعى بحكومة فرنسا الاشتراكية بيد وأنها لا تدرك ان العالم قد تغير وأن عصر دبلوماسية القوة قد ولى منذ زمن بعيد . واذالم تفق حكومة فرنسا الى واقع القرن العشرين ، واذا تجرأت أية حكومة مدوانية وحاولت الاقتراب منا في الخليج الفارسي ، سنقوم ، كخطوة اولى ، بتحويل هذه المنطقة الى مقبرة كبيرة للمعتدين . ويجب ألا يغيب عن البال أن ايران ، ولا سيما ايران الاسلامية ، كانت

دائما أرض الرجال والنساء الذين قاموا ، عن طريق منجزاتهم العلمية ومواهبهم العسكرية
بالاضطلاع بدور حيوي في مصير البشرية .

ولسوء الحظ ، فان هذه الانتهاكات وأعمال العدوان ترتكبها الدول ذات النظم
القائمة على القمع في جميع انحاء العالم ، ولا سيما في العالم الثالث . دعونا ننظر
الى افريقيا . في هذه القارة حلت موجة جديدة من الاستعمار الجديد بشعب افريقيا الذي
طال أمد اضطهاده ، وتجدرت الذكريات المأسوية للزحف الاستعماري في القرن التاسع
عشر . اننا ندين بقوة توريد المعدات الحربية الى تشاد من جانب فرنسا والولايات
المتحدة التي يتمثل هدفها الوحيد في مواصلة السيطرة الاستعمارية ونهب الموارث
الطبيعية للشعب الافريقي . ان حكومة فرنسا الاشتراكية المزعومة باتت الآن عضوا خطرا
بصفة خاصة في العالم . وهي ان تواجه افلاس سياساتها الاقتصادية ، تنتهج سياسة
المغامرات العسكرية في انحاء العالم ، وتساند الحكومات العدوانية وحكم الطفلة في
العالم . ان حكومة فرنسا الاشتراكية لم تنتهك جميع الاتفاقيات الدولية فحسب ، بل انها
لم تحترم حتى قرارات مجلس الأمن التي تحمل توقيعها الذي لا قيمة له .

ان جمهورية ايران الاسلامية ، في حين تعترف بالتراث الثقافي والادبي والتقاليد
الليبرالية الثمينة لشعب فرنسا ، الذي تربطها به علاقات قديمة قدم الدهر ، تدين بقوة
وعلى نحو لا لبس فيه ، حكومة فرنسا الحالية لانتهاكها حقوق الدول الأخرى ، وتطالب
بالانسحاب الفوري لجميع قوى العدوان من تشاد ، ذلك في الوقت الذي نثق فيه من أن
شعب تشاد لن يسمح بوجود هذه القوات العدوانية على ارضه .

ولعدة سنوات ، يكافح شعب الصحراء الغربية المسلم تحت قيادة البوليساريو ،
من أجل الحصول على استقلاله وسيادته الوطنية . ونحن نعلن تأييدنا المخلص التام
لكفاحه . ونعتقد أن الاحتلال العسكري للصحراء الغربية لا بد أن ينتهي وفقا للقرارات
المعتمدة في المؤتمر التاسع عشر لرؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية ، وقرارات الأمم
المتحدة . لقد حان الوقت لكي تدرك النظم المستقلة في افريقيا ، أن خدمة المصالح
الامبريالية والسير في سبل مطوية تحت قيادة الدول العظمى لن يساعداها بأي حال
من الأحوال .

ان شعوب الشرق الاوسط وغرب آسيا تتعاطف بكل اخلاص مع أشغائها الافريقيين لأنه بالرغم من تجارب تلك الشعوب وتاريخها المشترك في الكفاح ضد الاستعمار ، باتت طيلة العقود الأربعة الماضية ضحايا نظم وحشية عصرية يؤيدها الشيطان الأمريكي ومن الجدير الآن أن يسي النظام العنصري لجنوب افريقيا " اسرائيل افريقيا ". ان العنصرية والصهيونية يشتركان في خلفية واحدة وهدف واحد . فكلاهما يؤمن بانتهاك حقوق الدول الأخرى . وكلاهما يؤيد اغتصاب أراضي الشعوب الأخرى بالقوة . وكلاهما لا يقيم وزنا للرأى العام العالمي أو ميثاق وقرارات الام المتحدة ، وكلاهما يهدف الى قلب معايير العلاقات الدولية . فهاتان القوتان الأثمتان ، الصهيونية والعنصرية ، تنتهجان قانون الغاب في العلاقات الدولية ، ومخططهما قائم على غزو المزيد من أراضي الأمم كلما تم لهما احكام قبضتيهما وتدعيم حكمهما الأثم على الأراضي والشعوب التي احتلاها . وكما يرى أعضاء هذه الجمعية في هذه اللحظة ، وصلتني الآن مذكرة تحوى معلومات عن هجوم عراقي آخر بالقذائف وقع على مد ينتي أند يمشك ود يزفول في ايران . ومن المهم ان نلاحظ أنه منذ يومين قام وفدنا لدى الأمم المتحدة بالتنسبؤ بهذا الهجوم القذائفي ، وقدم تقريراً بذلك الى الأمين العام للأمم المتحدة . ولكن لسوء الحظ وكالمعتاد ، لم تتخذ أية اجراءات ازاء الهجمات التي وقعت على مناطق سكنية بالمد ينتين .

وسأقرأ عليكم الآن تفاصيل ذلك :

في الساعة ٢ / ٢٤ بالتوقيت المحلي بالأمس ، هوجمت أربع نقاط في مد ينتي أند يمشك ود يزفول بالقذائف العراقية نتجت عنها الخسائر التالية : " في د يزفول استشهد ٣١ شخصا وأصيب ١٣٠ آخرون بجراح ، ودمرت ٩٥ منطقة سكنية تد ميرا كاملا ، و ٢٣٠ منطقة سكنية تد ميرا جزئيا بما في ذلك تد مير ٦٠ متجرا . وفي أند يمشك ، استشهد ٢٣ شخصا وأصيب ١٢٠ آخرون بجراح ، ودمرت ٦٠ منطقة سكنية تد ميرا كاملا و ١٢٠ منطقة سكنية تد ميرا جزئيا " .

وطبيعة الحال ، نحن واثقون من أن الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية
الأخرى ، لن يمكنها أن تفعل الكثير ولا نتوقع منها الكثير ، بسبب تلاعب الدول الكبرى
الجائرة . لقد عرضنا هذه المعلومات حتى تصبح لدى أعضاء هذه الجمعية مسموعة أكثر
وضوحاً لما يجرى وليتفهموا لماذا نرى أن المجال الوحيد للرد على هذا المد والذى
لا يتورع هو المعركة وحده .

وبطبيعة الحال ، يعد هذا النوع من المحاولات اليائسة خير دليل على
ضعف العدو . كما انه يبين ان العدو منهار ، وانه لا مكان لصدام بين شعبه وستلحق
به الهزيمة في القريب العاجل .
والآن ، سأواصل بياني .

انه من الضروري للأمم المتحدة - بعد ان شخصت الداء العنصرى الذى يتهدد
بدن المجتمع العالمى مثل السرطان ، وبالنظر الى التزاماتها وتعهداتها فيما يتعلق
بحماية حقوق الانسان التى لا سبيل الى انكارها ، واحترام حقوق الأمم فى تقرير
المصير والسيادة الوطنية - ان تتخذ تدابير فعالة لاستئصال التمييز العنصرى والصهيونية
العنصرية من وجه الأرض ، وتؤدى رسالتها التاريخية القائمة على احترام مبادئ الأمم
المتحدة المتعلقة بالسلم والأمن وحقوق الانسان .

ان جمهورية ايران الاسلامية ، اذ تقدم دعمها الكامل لشعب ناميبيا المضطهد
تطالب بالانسحاب الفورى للقوات المحتلة لحكومة جنوب افريقيا العنصرية ، وتحث كل
البلدان الثورية فى افريقيا وكل الحركات التقدمية وقبل كل شيء ، المنظمة الشعبية
لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الحقيقي للشعب الناميبى المضطهد ، على ان
تواصل كفاحها البطولى المشروع . ونحن ندين بقوة الحكومات الاستعمارية التى تؤيد
نظام بريتوريا العنصرى العدواني بالتحدى لقرارات الامم المتحدة ومبادئ ميثاقها ،
ونعرب عن تأييدنا الراسخ للجهود والنضالات المناوئة للاستعمار والعنصرية التى تقوم
بها حكومات افريقيا ولاسيما حكومات انغولا وموزامبيق وزمبابوى .

ان الوضع فى امريكا اللاتينية ليس بأفضل حالا منه فى افريقيا أو الشرق الأوسط ،
بفضل السياسات الشيطانية للامبريالية الامريكية . ان التدخل الصفيق الذى لا يعوقه
عائق للشيطان الكبير فى الشؤون الداخلية لبلدان هذا الاقليم ، لاسيما نيكاراغوا
والسلفادور ، لم يشكل فحسب انتهاكا بالغ التبجح لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة

بل ويهدد أيضا سلم العالم الذي نعيش فيه وامنه . ان جمهورية ايران الاسلامية
اذ تددين هذه السياسات الاستعمارية الدولية ، تثني على كل القوات الخاضعة في
الساحة السياسية لامريكا اللاتينية التي هبت بشجاعة لمحاربة الشيطان الأكبر مصدر
الشركه على وجه الأرض وللتخلص من جميع اذنايه في امريكا اللاتينية . ونحن نعلن
تأييدنا التام لحركات التحرير هذه ضد الامبريالية الامريكية ، ونعتقد ان مقررات
مجموعة كونتادورا يمكن ان تكون اساسا مناسباً لحل المشاكل في امريكا اللاتينية ، ووقف
التدخل والعدوان الخارجيين .

اننا نعتقد مخلصين ، انه قد آن الآوان لكل شعوب العالم التي هبت لاستعادة
حقوقها المشروعة ، كي تطبع في اذهان كل المعتدين والاثمين في العالم حقيقة انه
ما من امة من امم العالم بحاجة الى سيادتهم اللعينة التي يفرضونها على الأمم فرضاً .
أوتسلطهم الابوى المخضب بالدم . ولقد ان الاوان ايضاً كيما تفعل كل امة مزقتها
المؤامرات الدولية للدولتين العظميين الرئيسيتين كل ما في وسعها لتتوحد من جديد
وتعيد احياء وحدتها الثقافية والوطنية . ويعد كفاح شعب شبه الجزيرة الكورية
مثالاً لا قرين له في هذا الصدد .

انتقل الآن الى مسألة سباق التسلح الخطيرة . لقد واجهت الدورة الاستثنائية
الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح الفشل نتيجة للعراقيل التي وضعتها
في طريقها القوتان العظميان الرئيسيتان ، والافتقار الى التعاون . وقد كلفت
الدورة الاستثنائية لجنة جنيف لنزع السلاح بوضع برنامج شامل يقبله جميع الأعضاء
تقدمه الى هذه الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . فهل نجحت هذه اللجنة
في مهتها . ام يتعين على شعوب العالم ان تواصل العيش في قلق ورعب وفزع
بسبب العتاج الصغطرسة للدولتين العظميين الرئيسيتين . بينما هما سادرتان
في مفاوضاتها الخادعة غير المجدية ؟ ما الذي نتج حتى الآن عن المفاوضات الامريكية

السوفياتية الثنائية بشأن الحد من القذائف المتوسطة المدى والأسلحة الاستراتيجية تلك المفاوضات التي قد تقرر نتائجها مصير نحو اربعة بلايين شخص على كوكبنا ؟
لقد بدأت اليوم بالفعل المرحلة التنفيذية للمقرر القاضي بنشر أكثر من . . . قذيفة ورأس نووية ، بما فيها قذائف " برشينغ ٢ " والقذائف الانسيابية في اوروبا . وقد تحول هذا الجزء من العالم بالفعل الى مستودع للبارود ، ولا يتطلب الأمر أكثر من خطأ بسيط أو سوء حساب صغير ، او شرارة ضئيلة كيما تشتعل النار في القارة الاوروبية كلها ، ويضحى بالشعوب الاوروبية على المذبح الشيطاني للدولتين العظميين الرئيسيتين وتجراجزء العالم الاخرى الى النار المستعرة التي تكون الدولتان العظميان الرئيسيتان قد أشعلتا لهيبها .

وتحاول كل من الدولتين العظميين الرئيسيتين ان تبرر موقفها غير المنطقي بالموقف غير الصائب للآخرى . فالاتحاد السوفياتي يعلن انه اذا ما نشر الغرب تلك القذائف سيضطر الى تعزيز نظام القذائف الخاص به . في حين تبرر الولايات المتحدة الامريكية معارضتها لعقد المؤتمر المعني بالمحيط الهندي بسبب الوجود العسكري السوفياتي في افغانستان . وقد ارجئ مرة اخرى التاريخ المحدد لعقد المؤتمر المعني بالمحيط الهندي في ١٩٨٣ . ونحن نرحب بالتغير السار في مواقف تلك البلدان التي كانت قد عارضت في البداية عقد ذلك المؤتمر ، لكنها عادت فقدرت الطابع الملح لهذا الأمر واخذت تعمل بالفعل في اعداد قرار بهذا الخصوص لعرضه على الجمعية العامة . ويحدونا الأمل في ان تنضم اليها دول اعضاء أخرى . ففي الوقت الحالي ، اكثر من أي وقت آخر ، يحتاج الأمن والسلام الدوليين الى أن تظل منطقة المحيط الهندي بمنجاة من سباق التسلح بين الدولتين العظميين الرئيسيتين فلا تبتلى ببلاء الاسلحة النووية .

في العام الماضي ، تمخض المقترح الخاص "بعدم البد" باستخدام الاسلحة النووية " عن بارقة أمل في قلوب البشرية القلقة ، وبات هناك توقع متفائل بان تؤيد

وكما تدرك الجمعية تمام الادراك ، يعارض من يمارسون الاضطهاد جميع
الاصلاحات في النظام الاقتصادي العالمي السائد ؛ ويقاومون بتعننت الحد الأدنى من
المطالب المشروعة للبلدان المضطهدة . ان اتخاذ موقف سلبي ازاء البدء الجسدي
للمفاوضات الرامية الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والتنصل من المشاركة في
المفاوضات الشاملة ، من السياسات المدمرة التي ينتهجها من يمارسون الاضطهاد
بوجه عام ، وتتبعها امبريالية الولايات المتحدة بشكل خاص ، وذلك بصرف النظر عن
التشدد بالتفاهم والتعاون . ان سيطرة الشيطان الأمريكي وحلفائه المتقدمين على بعض
المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أسلوبا تقليديا لممارسة الضغط
على العالم الثالث وعرقلة تحقيق مطالبه .

ان سلوك الحكومات الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي -
وخاصة حكومة الولايات المتحدة - خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في بلغراد
كان مثالا حقيقيا على هذه النوايا والمواقف والأساليب السالفة الذكر . ولم يكن المأزق الذي
ترتب على ذلك في المؤتمر وعدم قيام المؤتمر باتخاذ أية تدابير ايجابية فعالة فيما يتعلق
بجميع المسائل المتنازع عليها سوى نتيجة منطقية لتشدد تلك البلدان ومواقفها الانانية .
لقد ذكر مرارا أن المفاوضات العالمية - انما اجريت بطريقة جادة ومتسقة - يمكن
أن تبين خطوة أولى نحو تخفيف الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة واجراء تغييرات هيكلية
في النظام السائد . ونعتقد ان المفاوضات لن تحقق شيئا قبل التخلص من السيطرة
المستبدة التي تمارسها الدولتان العظميان على بلدان العالم الثالث والاطاحة بعملائهما
في تلك البلدان . ونرى أيضا ان الحلول الجزئية والمحدودة ، مثل المفاوضات في اطار
الوكالات المتخصصة التي يسيطر عليها الشيطان الأمريكي واللجوء الى الطابع الثنائي
بدلا من الطابع المتعدد الأطراف في العلاقات المالية ، لا تفضي الا الى ادامة حالة
السيطرة والتسلط الحالية واضفاء طابع مؤسسي على الأزمة الراهنة .

ان جمهورية ايران الاسلامية ترفض النظام الدولي الحالي ، الذي ينقسم
فيه عالمنا الى قطبي الشرق والغرب . ونعتقد أن توازن الرعب الذي يسود العالم اليوم

والذي يستند اليه السلم العابر الحالي ، لن يضمن السلم والأمن والرخاء بصورة حقيقية لشعوب العالم . ان تكتلات القوى والتحالفات العسكرية الحالية اقتربت بعالمنا من هاوية الحرب والابادة .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، لم يتتحع العالم بيوم واحد بغير حروب محلية وحروب باردة وتوترات وأخطار جسيمة تهدد السلم .

ان الدولتين العظميين الرئيسيتين لا تكفان - على سبيل الاجتهاد الهزيل - في تبرير ما تمارسانه من ضروب العدوان - عن التحدث باستمرار عن " الأخطار التي تهدد مصالحهما " ، كما لو كانت لهما حقوق طبيعية في جميع بلدان العالم ، وكما لو كانت بقية العالم فناءين خلفيين لداريهما . ألا يعتبر هذا شعورا بالتفوق العنصرى ؟ ألا يفصح هذا عن عقليتهما الشريرة التي ترى أن جميع الدول تحتاج الى وصايتيهما الجاهلتين ؟ اننا نسمع كل يوم عن المصالح الامريكية والفرنسية في الخليج الفارسي ، والمصالح السوفياتية في أفغانستان أو في آسيا وافريقيا ، ومصالح الشيطان الامريكي في ارجاء المعمورة . فهل لهذا كله أى اساس الا العنصرية والغطرسة والجهل ؟ وهل فعل هتلر ما اختلف عن ذلك ؟ لسوء الحظ أن هذا النوع من " المنطق الجديد " لا تستخدمه فقط الدولتان العظميان الرئيسيتان ، بل ويمتد أيضا الى علائقهما ؛ وان نظرة سريعة الى الاعلانات والبيانات السياسية التي يصدرها نظام العراق البعثي ، والنظام الصهيوني الذي يحتل فلسطين ، والنظام الرجعي في جنوب افريقيا تفصح عن عقلية موبوءة بمفاهيم التفوق العنصرى والصلف العرقي . ولهذا تعتقد الحكومة الاشتراكية لفرنسا أنه ينبغي التضحية بشعبي ايران والعراق على مذبح " المصالح الفرنسية " .

ان حكومة وشعب جمهورية ايران الاسلامية ، ان يستلهمان تعاليم الاسلام المقدسة ، يؤمنان بأن الكائنات البشرية جميعا متساوية ، ونحن نرفض رفضا مطلقا منطق التمييز العنصرى الذى تبغى الدولتان العظميان الرئيسيتان من خلاله اذلال بقية الانسانية . ولذلك ، فاننا نؤمن بأن أطننا الوحيد معلق بالتحرك الجماعي للأمم العالم المضطهدة نحو انها سيطرة الدولتين العظميين الرئيسيتين .

(السيد فلاياتي ، جمهورية
ايران الاسلامية)

وفي هذا الصدد ، نعتقد أن المزيد من تعزيز حركة عدم الانحياز - بالإضافة إلى اصرارنا على مبدأ عدم الانحياز - سييسر إلى حد كبير التحرر من نير الدولتين العظميين الرئيسيتين . وفي ظل ظروف التأزم والتوتر الراهنة في عالمنا ، وطالما ظلت حركة الامم المتحدة معوقة نتيجة للعراقيل التي تضعها الدول المستبدة في طريقها بما يعجزها عن اتخاذ الخطوات الفعالة والعطية لحل المشاكل العديدة في العالم ، بات الدور بالغ الأهمية الذي يمكن ان تقوم به حركة عدم الانحياز في تخفيف حدة التوتر الدولي مما لا يحتاج إلى مزيد من التأكيد على أهميته . ومع هذا ، فان نجاح حركة عدم الانحياز يتوقف على قدرتها على تطهير صفوفها بشكل أساسي من عملاء الدولتين العظميين الرئيسيتين الذين يدعون عدم الانحياز زورا ولا يخدمون في الحقيقة سوى مصالح الامبريالية العالمية ، وبهذا نضمن نمو الحركة وسلامة اتجاهها . الا انه يتعين القول ان منجزات حركة عدم الانحياز في مجال ايجاد الحلول لبعض المشاكل العالمية وما تفصح عنه غالبية الدول الاعضاء فيها من شعور بالمسؤولية تجاه المستقبل ، تبشر بأن الحركة سوف تضطلع بدور عظيم فعال وتاريخي في تشكيل السياسات العالمية المستقبلية .

مع ان جهود الامم المتحدة لتنفيذ المبادئ الاساسية للميثاق لم تحظ حتى الآن ، بنجاح كبير ، وانها - بالرغم مما بذل من جهود كبيرة - لم تتمكن من تحقيق الأهداف والمقاصد التي أنشئت من أجلها على المسرح الدولي ، فان حكومة جمهورية ايران الاسلامية تأمل باخلاص في ان تحرر الجمعية العامة للأمم المتحدة من براثن الدول الكبرى التي تمارس الاضطهاد ، وتساعد على تحقيق اهدافها المقدسة المتمثلة في السلم والأمن والرخاء والسعادة للإنسانية . وسلام الله على عباده المخلصين .

السيد سيولفيدا أمور (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : السيد

الرئيس ، أتوجه اليكم بتنهائي الحارة بمناسبة انتخابكم لرئاسة أعمال هذه الدورة للجمعية التي تعلق عليها آمال كبيرة في السلم والتعاون الدولي ، وهما أمران تلتزم بهما الحكومات والأمم . ان المكسيك وبما تربطها أوامر صداقة قوية ؛ فهما تشتركان في الأهداف

والعقائد التي تقودهما الى العمل بانسجام في المجال الدولي واتخاذ المبادرات في أمريكا اللاتينية .
وبالفعل ، فقد قضا ، في جزيرة كونتادورا ، بالاشتراك مع فنزويلا وكولومبيا ،
بخطوات دبلوماسية لايجاد حلول ، تقوم على تخفيف حدة التوتر وتحقيق التفاهم السياسي ،
للمنازعات القائمة في أمريكا الوسطى ، وهي منازعات تعرض المنطقة والتعايش في العالم
لمخاطر كبيرة .

ان حكومة المكسيك على يقين من أن جهودكم كرئيس لهذه الجمعية العامة ستكون مثمرة بالفعل . وستسهم خبرتكم السياسية والدبلوماسية ، دون شك ، في حل المشاكل ، وتعزيز الثقة بهذه المنظمة وفي مستقبل العلاقات الدولية .
ان أنشطة الأمين العام ، خافيير بيريز دي كوبيار ، تدفعنا أيضا الى توقع القيام بعمل متعدد الأطراف أكثر اتساقا وابداعية .

ان روح العالمية في هذه المنظمة قد ازدادت ثراء بانضمام سان كريستوفر ونيفيس الى عضويتها . ونحن نرحب بهذه العضوية ونتقدم الى حكومة وشعب ذلك البلد باحترماننا الأخوية .

في هذه الكلمة التي يشرفني ان القيها امام الجمعية العامة ، متكلما للمرة الأولى بالنيابة عن حكومة الرئيس ميغيل دي لا مدريد ، أود ان أؤكد من جديد على استمرار سياسة المكسيك الخارجية الثابتة والتزامها الفعال بمبادئ التعايش الدولي . وأود أن أعبر أيضا عن ثقة رئيس المكسيك التامة في قدرة المحافظ الدولية على ضمان السلم والأمن الدوليين وتلبية احتياجات العدالة والانصاف التي يطالب بها العالم النامي .

هناك ثلاثة اوجه رئيسية للسياسة الدولية في الازمة الراهنة لأمريكا الوسطى . أولا ، هناك البحث عن اشكال تنظيمية جديدة تلبي احتياجات وطموحات جميع الشعوب . وهناك ثانيا ، الكفاح من أجل التوصل الى تعايش اقليمي يأخذ في اعتباره المصالح المشروعة لجميع البلدان المعنية ، بمعناى عن المواجهات الاستراتيجية الشاملة . وهناك ، أخيرا ، اليقين المتمثل في انه مازال هناك متسع لتسوية المنازعات عن طريق الحل السياسي ، باعتبار ذلك البديل الوحيد للجوء الى استخدام القوة . وأود أن ازيد هذه الأوجه الثلاثة ايضا .

ان خصائص عالنا المعاصر تجعل كل الدول مسؤولة عن الانسجام الدولي . فليس بمقدور أى بلد أن يتباعد عن مشاكل البلدان الأخرى ، كما لا يمكنه ان يتخذ

موقف عدم الاكتراث من تلك المشاكل . وهكذا ، فان الحياة الاقليمية غالباً ما تزودنا بأفكار وتجارب ذات فائدة عامة يمكن ان تسهم في صياغة نظام دولي عادل وسلمي . ومن الطبيعي في حالة المجتمعات النامية - في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية - أن يكون هناك اتجاه دائم نحو التغيير . ان هياكلنا تتطلب مراجعة مستمرة بحثاً عن اوضاع اكثر تقدماً في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وبالرغم من المشاكل والتناقضات المتأصلة ، فان هذا الدفع نحو التجدد يظل حقيقة لا يمارى فيها وامكانية من امكانيات التقدم بالنسبة لشعوبنا . وفي اطار هذه العملية ، وهي صعبة على الدوام ، تعاني امريكا اللاتينية اليوم من الصراع الضارب في القدم بين اولئك الذين يرغبون في ابقاء النظام الاجتماعي القائم على السلطة المطلقة دون تغيير وبين الذين يسعون الى تغييره . ان مقاومة التغيير تطيل الأزمة وتزيد هاتفاً ، وتزيد المواجهة الايديولوجية سوءاً .

ان تركيز الثروة في ايد بعينها ، وكون قطاعات كبيرة من المجتمع قد تركت على هامش المجتمع ، بالاضافة الى التطور المترجح للمؤسسات السياسية ، كل ذلك يؤدي الى العنف ، والافتقار الى التسامح وتقييد الحريات . وفي غيبة الاحترام الحقيقي للحقوق الفردية والاجتماعية ، وهو ما يؤدي الى ان يبيت النظام السياسي في جملته قاصراً عن اشباع الحاجات التي يستشعرها الشعب بعمق ، تظل الأسباب الجذرية للمرض الاقليمي قائمة . ان المواجهة ثنائية القطبين لا علاقة لها بالجذور الحقيقية للنزاع في امريكا اللاتينية . وذلك هو السبب في اننا نتصك بالحاجة الملحة الى استبعاد هذه الازمة من نطاق المواجهة بين الشرق والغرب ومن أية ادعاءات بالحق في الهيمنة .

ان السلم الدائم في امريكا الوسطى لا يمكن تحقيقه الا عن طريق الاحترام التام لمبدأ تقرير المصير للشعوب ومبدأ عدم التدخل . ان منظومات التنظيم الاجتماعي

لا يمكن ان تنقل بغير مساس ، ولا يمكن بالتأكيد فرضها في سياق مختلف . دعونا نسمح للشعوب النامية انفسها أيضا أن تثرى تقاليد الانسان السياسية عن طريق تجربتها الفريدة وموهبتها الخاصة بها .

ان وقوع تغير في الوضع القائم في بلد أو عدد من البلدان لا ينبغي ان يعرض للخطر المصير التعايش الاقليمي أو يتهدد بالضرورة توازن القوة في العالم . وبغية تحاشي الهدف المستحيل المتمثل في محاولة ايقاف مسيرة التاريخ ، يجب علينا ان نحترم مبدأ التعددية في كل المجالات . ومما لا غنى عنه أيضا ان نتعرف على النزاعات ونعالجها وفقا لنوعية طابعها ، بمنأى عن التدخل الذي لا مبرر له أو التبسيطات المانوية .

ان هدف شعوبنا هو تحقيق التنمية باستقلال وعدل ، لا الانضمام الى كتلات القوى . ان قبول التباين وممارسة الحوار في امريكا الوسطى سيؤديان الى الاستقرار ويقللان من التطرف الذي ينتج غالبا عن الاحباط اكثر منه عن الرغبة فيه .

منذ انشاء الأمم المتحدة ، تمكنا من تفادي نشوب حريق يشمل العالم بأسره . ومع ذلك ، فاننا لم نفلح في الحيلولة دون انتشار المنازعات التي تدخل فيها بشكل متزايد المصالح والغايات الطويلة الأجل للقوى الكبرى .

وازاء احتمال وقوع مواجهة في امريكا الوسطى ، لم تتردد المكسيك عن القيام بمبادرات من أجل السلم . فخلال هذا العام ، تضافرت جهودنا وجهود كولومبيا وبنما وفنزويلا من أجل تعزيز مناخ يمهد الطريق امام الحوار والمفاوضات بين جميع البلدان في المنطقة . ومع ذلك فتلك البلدان هي التي يتعين عليها ، بمساعدة المجتمع الدولي ، أن تضع اطارها الخاص بها للتعايش والتضامن فيما بينها .

ان الاعمال التي قامت بها مجموعة كوندادورا تسترشد بثلاثة اهداف رئيسية هي تخفيف حدة التوتر والتفاهم السياسي والتعاون . ان الهدف الرئيسي هو ايقاف اعمال الحرب ومنع انتشارها . وفي نفس الوقت من الضروري ان توفر الظروف المواتية

لتحقيق الأمن الدائم عن طريق الاتفاقات المحددة والوسائل الفعالة للتحقق ،
 وفضلا عن ذلك ، فان من الجوهرى اعادة ارساء اطار التعاون بشأن التنمية التي
 بدأنا بها بطريقة مشجعة على نحو كبير في امريكا الوسطى .
 لقد تمكنا حتى الان من تحقيق نجاح معقول فيما يتصل بالهدف الأول .
 ان مجموعة كونتادورا اعتبرت نفسها بالفعل حائطا حاجزا في وجه انتشار النزاع
 في امريكا الوسطى . وقد امكن تفادى الاخطار الجادة ، وبصورة خاصة الانتشار
 المفتوح لحرب بين الدول ، والاتساع المحتمل للوقوع لاعمال الحرب . ومع ذلك ،
 فان الارهاب المستمر واعمال زعزعة الاستقرار والتوترات على الحدود والأحداث العنيفة
 وسباق التسلح ، ووجود المستشارين العسكريين والتدخل العسكى الاجنبي ، فضلا
 عن المناورات الرامية الى التخويف ، كل هذه امور لم تكن مناسبة لتأمين تخفيف
 التوتر في هذه المنطقة .

الا انه يتعين علينا جميعا مواصلة جهودنا . ان بلدان مجموعة كونتادورا
 يجب عليها ان تضاعف جهودها ؛ ويجب على الدول المعنية مباشرة ان تظهر
 رغبتها في تحقيق السلم ، وعلى اعضاء المجتمع الدولي ان يقدموا التأييد السياسي
 الفعال ، بعيدا عن الدوافع الجانبية ، لجهود السلم الراهنة .
 في ١٧ تموز/يوليه الماضي ، قام رؤساء كولومبيا والمكسيك وبنما وفنزويلا
 بصياغة اعلان كانكون الخاص بالسلم في امريكا الوسطى . ان هذا الامر يظهر
 المستوى العالي للغاية للاصرار السياسي ، وهي خصلة ضرورية بشكل كبير في
 اوقات التأزم هذه . ان رؤساء دولنا قد اقترحوا مجموعة متكاملة من الالتزامات التي
 يعتقد انها ممكنة التحقيق وضرورية لضمان التخفيف التدريجي للتوتر في المنطقة .

وفي اطار ذلك الاعلان وافق مؤخرا وزراء خارجية السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس على وثيقة تحتوي على العناصر الرئيسية لالتزام بتحقيق التعايش والأمن والتعاون فيما بين البلدان الخمسة . ويمكن أن يعتبر التصديق على ذلك الاعلان من جانب الحكومات المعنية تقدما ملموسا . وبعدئذ سيتوفر لدينا تفاهم أول عام يمكن أن يفضي الى اتفاقات وتعهدات بشأن معظم المشاكل الخطيرة في المنطقة .

ان الجهود السلمية التي بذلتها مجموعة كونتادورا استقبلت بشاعر التضامن العلني لحكومات كثيرة . وهي تحظى كذلك بتأييد المنظمات الوطنية والدولية وقطاعات عريضة من الرأي العام العالمي . اننا نشكر أعضاءها جميعا ونحثهم باحترام بالغ على المثابرة في أداء هذه المهمة المشتركة .

لقد اتخذ مجلس الأمن بالاجماع ، في أيار/مايو من هذا العام ، القرار ٥٣٠ (١٩٨٣) الذي ناشد فيه المجتمع الدولي أن يدعم بصورة نشطة مساعينا الدبلوماسية وفي ذلك القرار ، أعطيت ولاية خاصة طبقا للميثاق . وتتطلب العملية التي بدئ بها في هذه الحالة الحساسية الدعم المستمر من جانب الدول الأعضاء . ولقد وضعت مشكلة امريكا الوسطى موضع الاختبار قدرتنا على أن نؤمن ، في الممارسة العملية تغليب السياسة الرشيدة القائمة على العقل والقانون على العنف .

لقد عانت منطقتنا معاناة مريعة من وقع الأزمه الاقتصادية العالمية . ونظرا لارتفاع أسعار الفائدة واستمرار السياسات الحمائية والانخفاض المستمر في أسعار المواد الخام وضعت أمريكا اللاتينية موضعا بالغ الصعوبة وجدت نفسها مضطرة فيه الى تحويل العطفه الصعيبه التي تحتاجها أشد الحاجة الى خدمة ديونها . ان الاصطخاب الاقتصادي قد ترك آثاره على شكل اختلالات كبيرة للتوازن بدأت تبطئ عملية تحديث وتقدم المؤسسات في بلداننا . وليس مما يستقيم ان ينادى بالديمقراطية في البيانات السياسية في الوقت الذي تغرق فيه حده ضروب اللامساواة الاقتصادية التي تؤدي الى الاستقطاب في المجتمعات .

لقد اضيف المزيد من العقبان الى اوجه القصور التاريخية في اقتصاداتنا . وقد نشأ بعض تلك العقبان عن ظروف داخلية ونجم البعض الآخر عن التقلب والتدهور المزمن

في النظام الاقتصادي الدولي . ونحن البلدان النامية ندرك مدى ضرورة أحداث تفسير كبير في اقتصاد اتنا من أجل التغلب على العجزات واستخدام الموارد المتاحة استخداما يحقق العدالة ويرفع الانتاجية .

وقد وضعت المكسيك خطة انمائية وطنية تقوم على النظر الواقعي والحاجة الى ترشيد جهودنا . اننا نتصرف في ذلك المجال على أساس ادراكنا لأسباب المشاكل وثقتنا في قدرتنا الوطنية على احراز التقدم نحو انجاز مشروع أكثر كفاءة وديمقراطية . وللإقتصاد العالمي دخل كبير في ذلك المشروع ، كما هي الحال في الجهود التي تبذلها داخلها البلدان الأخرى . فمن الضروري توفير جو من التعاون والاحترام الدولي المتبادل يساعد كل بلد في جهوده . وبعبارة ذلك ، سيكون هناك تناقض واضح بين الأهداف التي تسعى الدول الى تحقيقها داخلها وتلك التي يمكنها من تحقيقها عن طريق الإرادة السياسية بالعمل معاً . ان الحالة الاقتصادية ضاره بصفة خاصة بالبلدان النامية وفيها ما يؤكد صحة المطالبة باجراء حوار حقيقي بين الشمال والجنوب . ان اجراء مفاوضات اقتصادية عالمية يعتبر هدفا رئيسيا عاجلا وطحا . وبلا شك - يمكننا أن نستخلص من الكلمات التي استمعنا اليها حتى الآن في المناقشة العامة في هذه الجمعية . ان هذا الذي نقول صحيح ولا جدال فيه . كما أننا نؤمن ايضا بالحاجة الى اتخاذ تدابير فورية في كل المحافل لتخفيف عبء هذه الأزمة .

لقد ازداد اختلال التوازن سوءاً رغم ما ظهر من بوادر الانتعاش الاقتصادي في بعض البلدان الصناعية . والسؤال الذي يتعين ايجاد جواب عليه هو ما اذا كانت هذه البوادر ستتحول الى عملية نمو عامة ومستمرة يمكن ان تضع حدا للنزاعات المتعارضة والاتجاه صوب تآكل القدرة الانتاجية لبلدان كثيرة وانخفاض مستويات المعيشة لمعظم سكان العالم .

ان الأزمة تؤثر على الامم بأشكال مختلفة . فالتكافيل أصبح أكثر اتضاحا من أوجهه السلبية . ان افقار البلدان النامية يحد من امكانيات التوسع لدى البلدان الصناعية . ومشاكل القطاع من قطاعات الاقتصاد تنعكس على القطاعات الأخرى ، ونحن لم ننجح حتى الآن في توفير الظروف السياسية اللازمة للبلد في اصلاح النظام الاقتصادي الحالي .

ومن الملائم ان نستري انتباه الهيئات الدولية والحكومات الى حقيقة أن عليها أن تأخذ في اعتبارها الأخطار المحتملة على استقرار جميع الدول والمترتبة على فرض صياغات تلقى ضغوطا زائدة عن الحد على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية .

ان النتائج التي تخضت عنها الاجتماعات الاقتصادية الدولية التي عقدت مؤخرا ليست مشجعة . ومجموعة السبعة والسبعين تجد نفسها مواجهة بمسؤولية جسيمة تتمثل في البحث بسعة أفق خلاقة وواقعية ، عن الأساليب التي يمكن أن تعتمد ها اليوم لاعادة هيكلة الاقتصاد . ونحن نؤيد الاتفاقات التي تم التوصل اليها في اجتماع القمة السابع للبلدان غير النحازة والاجتماع الوزاري لمجموعة السبعة والسبعين . ونعرب عن سرورنا للمبادرات التي قدمها رؤساء الدول أو الحكومات ، والتي طرحت على هذه الجمعية . وخلال الأشهر القليلة القادمة نأمل أن تبرز الارادة السياسية الضرورية لمعالجة التحديات الكبيرة لعصرنا ، مقترنة بالشجاعة والشعور بالمسؤولية . ان الأهداف الرئيسية للحوار بين الشمال والجنوب يمكن أن تتركز على ما يلي :

الاعتراف بحق البلدان النامية في الاضطلاع بدور في تصريف شؤون الاقتصاد العالمي ؛ وبأنها قادرة على ذلك ؛ حفز التعاون الاقتصادي الدولي عن طريق اتخاذ تدابير فورية في المحافل المتعددة الأطراف كافة ؛ اعادة هيكله النظامين النقدي والمالي واجراء المفاوضات الاقتصادية على اساس عالمي شامل . واجمالا لا بد من اعتماد نهج عالمي شامل مع ايلاء الاعتبار لكون التقدم الجزئي يسهم في التغيير النوعي .

نود أن نؤكد التزامنا بالتعاون مع البلدان النامية التي بدأت لتوها في محاولة استغلال قدراتها الكامنة . ان العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب تتطلب ارادة سياسية وجهدا منهجيا وفعالا يربطان الأنشطة الثنائية بالاكليات الاقليمية ودون الاقليمية القائمة والهيئات الدولية الخاصة بالبلدان النامية . وتلك هي الطريقة الوحيدة التي نستطيع من خلالها انتهاج سياسة تقدم بدائل حقيقية تحقق التقدم وتصفية الاستثمار الاقتصادي .

ان مجموعة السبعة والسبعين هيئة للتفاوض وحماية البلد ان النامية في منظومه
 الامم المتحدة . وهي تمثل كيانا لا غنى عنه في العلاقات الدولية المعاصرة . وتضطلع
 تلك المجموعة بدور تاريخي ستكون نتائجه أكبر بكثير مما كانت مجموعات البلدان الأخرى
 على استعداد لاجراء حوار بناء وجاد . ان مجموعة السبعة والسبعين عامل حاسم في
 اعادة هيكلة الاقتصاد العالمي وبالتالي في تعزيز أمننا الجماعي . وهذا شيء آمنت به
 المكسيك دائما ، واليوم ، ونحن نقتررب من مسؤوليات جديدة وصعبة ، تود حكومتني
 أن تؤكد ذلك الايمان مجددا .

ان سباق التسلح والتنمية لا يتواءمان . ويقدر ما نرى الاستمرار في تهديد الأموال
 الضخمة على أسلحة الحرب سيظل بلوغ المستويات الدنيا للرفاه التي يحتاجها العالم
 الثالث بعيد المنال . ولو سخرت تلك النفقات لتحقيق التقدم الاقتصادي ستتحسن
 الظروف المعيشية للبشر في فترة بالغة القصر .

منذ وقت قصير كان يحدونا الأمل في عصر من الانفراج ، يتيح - رغم قيامه على توازن الأسلحة الفتاكة - مجالا للحوار والبحث عن توازنات اكثر تعقلا ، وبالتالي بدا من الممكن التوصل الى اتفاقات قد تؤدي الى ابطاء سباق التسلح وخفض الاسلحة النووية وفرض الرقابة عليها . ومع ذلك يبدو الآن ان خيارات التفاوض اصبحت اكثر ضيقا .

تتخذ الآن مبادرات لاعادة التسلح تقوض التوازن غير المستقر ، وتستنفد الموارد العلمية و المادية فتحولها بالتالي عن قضية التنمية . ان اعلاء مفهوم التفوق العسكري يقودنا الى مزيد من القلقة تبدو الابادة التامة في سياقه امرا محتملا وفي مواجهة هذا التهديد ، تعزز البلدان النامية مع قطاعات كثيرة من الشعب في المجتمعات الصناعية مطالبتها ، سياسيا واجتماعيا بأن تصل الدول النووية بأسرع ما يمكن الى اتفاقات تؤدي الى نزع السلاح العام والكامل تدريجيا .

اننا نعلن معارضتنا للاتجار في الأسلحة التقليدية التي تثير النزاعات وتخلق حلقات مفرغة من التبعية المشتركة . اننا نشعر بالقلق لكون البلدان المحدودة الموارد تستثمر جزءا غير مناسب اطلاقا من جهدها الوطني في الحصول على الأسلحة وتعزيز استعداداتها العسكرية . والمفارقة هنا متمثلة في ان المجتمع الدولي يعيش اليوم - باسم الأمن - في حالة من الافتقار الى الأمن لم يعرف لها مثيلا من قبل .

ومن المسائل ذات الصلة بشكل خاص ، اليوم ، انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية . ان معاهدة ثلاثيلوكو تعتبر تجربة امريكية لاتينية ينبغي أن توسع لتشمل مناطق اخرى . لقد اعرب عدد كبير من البلدان المحبة للسلم عن تأييدها الكامل لهذه الاقتراحات ونأمل ان توضع موضع التنفيذ .

ان حصر العلاقات الدولية في الاطار الضيف للمواجهة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين يعني وضع طموحات الاغلبية العظمى من الدول في وضع ثانوي

بالنسبة لرغبات الآخرين . ونحن البلدان النامية نرى في ذلك انتقاصا من استقلالنا في الوقت الذي نطالب فيه بتعايش دولي ديمقراطي قائم على التنوع .

ان المساواة بين الدول امام القانون ، وتقرير المصير وعدم التدخل مبادئ لا يمكن التخلي عنها وهي تدل ضمنا على رفض احتكار السلطة وتعزيز مناطق النفوذ والتعصب الايديولوجي . انها تشكل افضل حصن لهوية شعبنا وسيادته .

ان المنازعات الدولية الحالية تزداد تعقدا نتيجة للعداء الناشئ عن الرغبة في الهيمنة ، وتساعد على ايجاد نوع من الحرب الباردة تزيد بدورها من خطورة هذه المواجهات . وموقف حكومة المكسيك فيما يتعلق بهذه النزاعات ثابت لانه يستند الى سياسة تقوم على مبادئ لا مصالح مؤقتة .

ان مسألة جزر مالفيناس مسألة حينية ذات علاقة بهذا الموضوع وهي تؤثر على امريكا اللاتينية في الصميم . اننا نؤكد مرة اخرى اعترافنا بسيادة الارجننتين على تلك الجزر ونحث الاطراف على البدء في المفاوضات باسرع ما يمكن بغية التوصل الى تسوية عادلة ودائمة لهذا النزاع .

ويعتبر الموقف في الشرق الأوسط صورة واضحة للحالة الحاضرة للعلاقات الدولية . واؤكد مرة اخرى اعتقاد المكسيك ان السلام في هذه المنطقة يتطلب كشرط سبق ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وكذلك الاعتراف بحقوق جميع الدول في ان تعيش في سلام داخل حدود معترف بها .

لقد تفاقم الموقف في لبنان بسبب تصعيد الاصطدامات بين جبهات تساندها وتدعمها قوى خارجية . اننا نعبر عن تأييدنا لاي حل وطني حقيقي يأخذ في الاعتبار الحقوق والمصالح المشروعة لجميع المجموعات التي يتألف منها ذلك البلد . ان تقسيم لبنان يعتبر مثلا حيا لتردى التعايش الدولي وعدم الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

وليست هناك حاجة لأن اكرر رفضنا لنظام الفصل العنصري وتأييدنا الثابت

لقضية تقرير المصير لشعب ناميبيا ، والاستقلال الكامل لذلك الاقليم وعدم قبول ربط هذا الحق بأى شرط مسبق . وتصر المكسيك مرة أخرى على انه يجب ايقاف التواطؤ مع نظام بريتوريا والالتزام بالقرارات ذات الصلة لمنظمتنا .

اننا نشعر بقلق عميق بسبب النزاعات التي تؤثر على التعايش الاقليمي والسلم في العالم . ونأمل ان تبذل البلدان المتورطة في حروب يقتتل فيها الأخوة مثل العراق وايران ، جهودا خاصة باسرع ما يمكن لايجاد وسيلة للتفاوض المنصف . ومرة أخرى نعلن عن راينا باحترام استقلال الدول وسلامة اراضيها ، وبصفة خاصة في المناطق المتاخمة لأراضي الدولتين العظميين الرئيسيتين حيث ينعكس مفهوم هاتين القوتين للعالم في انتهاك حقوق الافراد والشعوب .

ان التوترات الراهنة ، يمكن ان تؤدي - على نحو ما هو حادث الان - الى احداث ماساوية تزيد الميل الى انتهاك القانون الدولي قوة وتزيد الافتقار الى الثقة فيما بين الدول . ان احترام كرامة جميع البلدان هو القاعدة الأساسية في الدبلوماسية وهو امر جوهري في منظمتنا .

في هذا الموجز القصير لتطور المجتمع الدولي الذي نقدمه كل عام تظهر بشكل محتم مشاكل قديمة ونزاعات جديدة ، ويجب ان نعترف هذه المرة بان تصاعد المواجهة بين القطبين الاعظم اهمية في المشرق وفي الغرب قد قلل من امكانية التفاهم بين الشمال والجنوب وادى الى ترد واضح في العلاقات المتعددة الأطراف . وفي مواجهة هذا الموقف لا بد للدول الأعضاء أن تستجيب بقوة ونشاط فلا يمكننا ان نتخلى عن حقنا السيادي في ان نلعب دورا فعالا في صياغة القرارات الدولية التي تؤثر علينا جميعا . لقد طالبت الشعوب الممثلة هنا بالحاح ، بالعودة الى القيم السياسية الاساسية التي تعتبر ثمارا لقرون باكملها من الحضارة والثقافة والتي تعلق عليها الشعوب آمالها في البقاء والتقدم .

يعرف التاريخ بأنه عملية تغيير ويتميز تطور البشرية بالبحث عن توازنات

جديدة مجارة للتقدم العلمي والاجتماعي لكل عصر . ويمكننا ان نواجه التحديات عن طريق تجميع خبراتنا واستخدام وسائل التقدم المتاحة لنا .
وفي التغلب على كل ازمة كان هناك دائما حافز من الاخلاقيات السياسية تم التعبير عنها بأساليب رشيدة . والخيارات في عصرنا هذا واضحة . فاما ان نختار عملية الانفراج والتعاون واما ان نخاطر بوقوع كارثة نهائية .
يجب على جميع الدول ان تقبل الحاجة الملحة الى تنظيم عملياتها الداخلية وفقا للقيم التي نعلنها في المحافل الدولية . ويجب ان نلتزم ايضا بمسؤولية التعايش السلمي في منطقتنا . واخيرا يجب علينا القيام بواجبات المسلك الدولي العادل والمستقل . وذلك هو الالتزام الدائم للمكسيك الذي يشرفني ان اؤكد له مرة اخرى هنا اليوم .

السيد برى (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني كثيرا أن أتقدم اليكم ، سيدى الرئيس ، بأطيب التهاني بمناسبة انتخابكم عن جدارة رئيسا للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة .

لقد اتصفت طوال حياتكم الوظيفية كدبلوماسي بصفات ممتازة من الحكمة والحكمة والحنكة السياسية ، وأنتم تنتمون الى بلد ما فتى يقدم دعما قويا لهدأ الأمن الجماعي .

واني لعلى يقين من أن أعمال هذه الدورة ستحظى في ظل رئاستكم بالتوجيه القدير المتصف بالحكمة . وأؤكد لكم تعاون وفدى معكم في المهمة التي تنتظركم .

وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب للسيد اميرى هولاي عن تقديرو وفدى لما أبداه من كفاءة وطاقه في ادارة أعمال الدورة السابعة والثلاثين .

ان الأمين العام قد قام بعدد من المبادرات الشخصية من أجل تعزيز الحل السلمي للمنازعات . وأود أن أعرب هنا عن اعجابي بالدبلوماسية الدؤوب المنة التي تتسم بها ساعيه الحميدة وأدائه النشط للمهام النشط للمهام المعقدة المناطة به .

في يقيني أن التدهور الذى ألم بالحالة العالمية منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة مصدر قلق بالغ لنا جميعا . وهذه الدورة الثامنة والثلاثون تنعقد للأسف ازا خلفية من المنازعات الاقليمية المتصاعدة والتوترات العالمية المتزايدة ، وآفاق المستقبل ليست واعدة .

والواقع اننا ، ونحن ننظر أمامنا الى العقد الخامس لوجود الأمم المتحدة ، نجد من العسير علينا أن نتصور عالما تتركز فيه العلاقات الدولية على مبادئ الميثاق والصكوك ذات الأهمية المعادلة المستمدة من الميثاق .

ومع لا شك فيه أننا ، ونحن ندرس المسائل العديدة المدرجة في جدول أعمالنا التي تتناول ما يتعرض له السلم والأمن من تهديدات ، لا يسعنا الا أن نلاحظ الفجوة الواسعة التي تفصل ما بيننا وبين الحلول التي يضعها المجتمع الدولي لها .

ومن نافلة القول أن جهود الأمم المتحدة لانها العنصرية والاستعمار في الجنوب الافريقي لا تزال عرضة للاحباط ، وان أحكام القرارات الحاسمة للجمعية العامة ومجلس الأمن

بشأن مسائل الشرق الأوسط تهدر اهدارا متعمدا عن طريق ضربات وقائية سابقة بينما يستمر الاضطراب والنزاع كما مزمع في المنطقة ؛ ولا يلتفت الى مناداة الغالبية العظمى من الدول الأعضاء بانسحاب قوات الاحتلال والعدوان العسكري من القرن الافريقي وغرب آسيا وجنوب شرقي آسيا والجنوب الافريقي والشرق الأوسط ومناطق أخرى .

وفي هذه المناطق وغيرها من مناطق العالم أدى المحق الوحشي لحق تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية بشكل لم يكن هناك مهرب منه الى عدم الاستقرار والصراع . ومهما كان الحال هذه المسائل فانها تتناهى في الصفر اذا ما قورنت بالتهديد النووي المخيم على العالم . وسوف يستمر ذلك التهديد مادامت الدول الكبرى سادرة في سباق التسلح النووي ، وظلت مقررات الدورتين الاستثنائيتين المكرستين لنزع السلاح بغير تنفيذ .

ان احتمال وقوع مواجهة نووية ذات أبعاد مأساوية خطيرة قد صوره بكل وضوح ما حدث مؤخرا من اسقاط طائرة الركاب المدنية التابعة للخطوط الجوية الكورية الرحلة ٠٠٧ . وما ترتب عليه من مأساة فقدان ٢٦٩ من الأرواح البريئة . هذا الحادث سبب قلقا عالميا له ما يبرره . ونحن نأمل أن يؤدي رد فعل المجتمع العالمي الى احكام الترتيبات الدولية الخاصة بسلامة النقل الجوي والمساعدة على ضمان عدم تكرار مأساة من هذا النوع في المستقبل .

من السهل أن ندرك اننا نعيش في عالم خطر ، وانه لا بد من بذل المزيد من الجهود الجادة لجعله أكثر أمنا واستقرارا . وأعتقد أن الخطوة الأولى لتحقيق ذلك أن تكون الدول الأعضاء مستعدة لاعطاء الأهداف العالمية الشاملة طويلة الأجل أسبقية على المصالح قصيرة الأجل .

أننتقل الآن الى الكلام عن مسائل الجنوب الافريقي وهي مسائل تؤثر على السلم والأمن على الصعيدين الدولي والاقليمي .

ان احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لنا ميبها لا يشكل فحسب تحديا لسلطة الأمم المتحدة بل هو أيضا سبب مستعز للنزاع الاقليمي . وفي رأينا فان قرار مجلس الأمن ٤٣٥

(١٩٧٨) يشكل الأساس السليم الوحيد لاستقلال ناميبيا . وأعتقد أن المجلس ينبغي أن يتخذ تدابير فعالة للاضطلاع بمسؤولياته نحو الشعب النامبي .
 وبالنسبة لما جرى في داخل جنوب افريقيا فان المجتمع العالمي أذان منذ وقت طويل الفصل العنصرى بوصفه جريمة ضد الانسانية . واليوم يستخدم نظام بريتوريا فسي معرض الدفاع عن تلك الجريمة تدابير متزايدة الوحشية لسحق المعارضة الداخلية لنظام حكم الأقلية العنصرى .

ان حكومتى تؤيد بقوة القرارات العديدة للجمعية العامة الموجهة لحل مشكلة الجنوب الافريقي . ونحن ندعو الدول المعنية مباشرة أن تهدي الارادة السياسية اللازمة لتنفيذ هذه القرارات .

والشرق الأوسط ، بطبيعة الحال ، مجال آخر نجد فيه أن الممارسة تمتد كل البعد عن المبادئ . ان اسرائيل تواصل تجاهل الوصفات العلاجية اللازمة لاجاد تسوية سلمية للمشكلة الفلسطينية . ان آثار الغزو الاسرائيلي الذى لا يبرر له للبنان في العام الماضي لا تزال تتجلى في المعاناة الانسانية وتدمير مناطق شاسعة واذكاء نيران عدم الاستقرار السياسي .

يجب أن تطالب الجمعية العامة بالانسحاب الفوري لجميع القوات الاسرائيلية من لبنان وتعيد تأكيد حدود لبنان المعترف بها دوليا . كما يجب على الجمعية العامة أن تطالب بالانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس المقدسة وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ، وتواصل تأييدها من أجل الاعتراف بالحق المشروع للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

ومن دواعي الأسف العميق أن إيران والعراق — وهما من دول عدم الانحياز — لم تتمكنتا حتى الآن من حسم الخلافات القائمة بينهما بالوسائل السلمية وأن كلا الطرفين مازال يتكبد خسائر فادحة في الأرواح وتدمير الممتلكات نتيجة للنزاع القائم بينهما . ونحن نأمل أن يستجيب العراق وإيران للرجة العالمية لوقف القتال والدخول في مفاوضات تفضي الى سلم مشرف وعادل ودائم .

ان اتجاه التدخل العسكري الأجنبي في شؤون الدول يتعارض بطبيعة الحال — مع المعادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة . فتلك التدخلات تؤدي حتما الى حروب أهلية مبررة ، وأوضاع نكباتية للاجئين بالإضافة الى عدم الاستقرار والتوتر على الصعيد الاقليمي .

وفي هذا السياق ، لا بد للمجتمع الدولي أن يطالب بوضع حد لاحتلال الاتحاد السوفياتي لأفغانستان . وتلهد حكومتي جهود الأمين العام للتوصل الى حل سياسي لهذه المشكلة . ونحن نأمل أن يتضمن مثل ذلك الحل حسما لمشكلة اللاجئين بطريقة انسانية مشرفة وانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان لتمكين الشعب الأفغاني من أن يقرر مصيره دون تدخل أجنبي .

ونحن نأسف لأن التدخل الأجنبي في كمبوتشيا الديمقراطية مازال يعوق تطوع الشعب الى الاستقلال الوطني ، ونأسف لما أدت اليه هذه الحالة من تصعيد للتوتر على الصعيد الاقليمي ، ونأمل أن تدخل كل الدول المعنية في حوار لضمان تمكين شعب كمبوتشيا من أن ينتخب بحرية حكومة من محض اختياره .

ولسوء الحظ لا بد أن نضيف مسألة تشاد لقائمة التدخلات العسكرية الانتهازية التي لا مبرر لها في شؤون الدول الأخرى .

وتأمل حكومتي أن تطالب الدول الأعضاء بالانسحاب الفوري غير المشروط لكل القوات الأجنبية من تشاد واحترام سلامته الاقليمية احتراماً تاماً .

ان مشكلة القرن الافريقي المتفاقمة تثير قلقاً شديداً لبلدي . وأعتقد أن هذه

المشاكل تستحق أن يهتم بها المجتمع الدولي عن كثب لأنها تسبب عدم الاستقرار في منطقتنا الهامة استراتيجيا وتؤدي الى توتر عالمي .
وهناك بطبيعة الحال تاريخ طويل وراء التوتر والنزاع اللذين باتا الآن داءا متوطنا في القرن الافريقي ، لكنني أود الآن أن أوجه الانتباه بصفة خاصة الى أحدث أعراض المشاكل الخطيرة الضاربة بجذورها في المنطقة .

ففي تموز/يوليه ١٩٨٢ قام الجيش الاثيوبي ، تلبية القوى العميلة ، بغزو أراضي جمهورية الصومال الديمقراطية جوا وبحرا واستولى على بلدتي جالد وجوب والامالسي ، اللتين تقع الأخيرة منهما على عمق ٣٢ كيلومترا داخل الأراضي الصومالية . ومازالتا هاتان البلدتان محتلتين حتى الآن ، على الرغم من أن النظام الاثيوبي أدى على نطاق واسع من جانب المجتمع الدولي لعدوانه هذا . ويسمى ذلك النظام الى تقويض سيادة بلدي ويهدد سلامته الاقليمية واستقلاله الوطني . وما لا شك فيه ، أنه يرى أن توسعه أن يقوم بهذه الاعتداءات بسبب وجود قواعد عسكرية في اثيوبيا لدولة عظمى ولقوات عميلة لتلك الدولة .

وقد واصلت اثيوبيا محاولاتها للاستيلاء على اراض صومالية واحتلالها . واضطربنا في تموز/يوليه الماضي الى الدفاع عن بلدنا مرة أخرى في وجه هجوم كبير على ستوطنيتي كابنو وماتابان في اقليم هيران بالصومال .

ولهذا نطالب الدول الأعضاء بادانة النظام الاثيوبي لعدوانه ومطالبة اثيوبيا بسحب قواتها من الصومال ووضع حد لهجماتها غير المبررة .

ان هناك مسألة أساسية تكمن وراء الغزوات العسكرية الاثيوبية على حدودنا ، والنزاعات العديدة التي تحدث اضطرابا في القرن الافريقي وهي اصرار اثيوبيا على انكار حق تقرير المصير للشعوب التي تستعمرها في مناطق مثل الصومال الغربي ، وآبو ، وارثيريا ، وتيجري . وتخوض تلك الشعوب نفس الكفاح ضد الاستعمار الذي شنته بنجاح في الماضي غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وما زالت تخوض غماره الشعوب في الجنوب الافريقي ،

وهو كقاح يقره القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ويهدده التقدم من وضع المستعمرات الى وضع الدولة المستقلة الذي أحرزه عدد كبير من الدول الأعضاء في هذه الجمعية .
لقد استعمر القرن الافريقي من جانب دول أوروبية ، ومن جانب اثيوبيا في نفس الفترة ،
وكنتيجة للتواطؤ بين الدول الاستعمارية الأوروبية والدولة الامبراطورية الاثيوبية آنئذ .
ومازال من قبيل الشذوذ الغريب أن يكون الاستعمار الأوروبي قد بات شيئا طواه الماضي
في منطقتنا بينما يظل العنف وسفك الدماء شرة مبررة نجنيها من استعمار السياسات
الاستعمارية لاثيوبيا .

ان مشاكل منطقتنا ليست ناجمة من المنازعات الاقليمية أو الخلافات على الحدود بين
الدول ، بل من اضطهاد شعوب تسعى الى تحقيق حقوقها غير القابلة للتصرف .
ان انكار النظام الاثيوبي لحق تقرير على القوميات الأسيرة في دولة اثيوبيا السجن
وسياسات القمع والابادة التي يمارسها ذلك النظام ضد الشعوب التي تناضل من أجل
حريتها واستقلالها الوطني قد تسبب في نزوح موجات كبيرة من اللاجئين من اثيوبيا الى
البلدان المجاورة .

واستضاف الصومال وحده في وقت ما ، أكثر من ١ مليون شخص في مخيمات
اللاجئين . ألقى وجودهم في بلدنا عبثا لا طاقة لنا به على اقتصادنا الضعيف ، على
الرغم من الاستجابة السخية من جانب المجتمع الدولي للحاجة مساعدات الطوارئ . واليوم
لا يزال هناك ما يزيد على ٧٠٠ شخص في مخيمات اللاجئين في الصومال ، ويعيش
عدد مقارب بصورة غير قانونية بين السكان في بلدنا . وبطبيعة الحال فان مشكلة اللاجئين
تتطلب الحل نظرا لأن سخاء حكومتي وسخاء المانحين لن يكون الى ما لا نهاية . ومع
ذلك ، فانه لا يهدو مثل هذا الحل في متناول اليد نظرا لاستمرار سياسة القمع داخل دولة
اثيوبيا الامبراطورية .

وباسم حكومتي أود أن أؤكد مرة أخرى أن الصومال لا يطالب اقليمية له تجاه أى من
جيرانه . ونأمل أن تسوى مشاكل المنطقة بالسبل السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة .
ومع ذلك سنواصل ممارسة حقنا في الدفاع عن أنفسنا ضد العدوان العسكري ونواصل

تقديم دعونا المتسم بالتصميم للحقوق المشروعة للشعوب التي تعاني تحت السيطرة الأجنبية في القرن الأفريقي .
لقد وجهت الانتباه من قبل الى الفارق بين قرارات الأمم المتحدة والواقع السياسي لعصرنا . وهذا الفارق يتضح أكثر ما يتضح وتبين خطورته في مسألة نزع السلاح ، لا سيما نزع السلاح النووي .

وان التهديد الذى تشله الأسلحة النووية بالنسبة لبقا الجنس البشرى يتعاضم مع كل تكديس جديد للأسلحة في الترسانات النووية وكل تحسين في قدرة الأسلحة النووية على الحاق التدمير بالجانب الآخر والعالم أجمع . ووصف العلماء ذوو السمعة الدولية ذلك الوضع بأنه انتصار للجنوب . وترى حكومة بلادى أن الدعوة المستمرة، التي لم تنجح بعد ، من جانب الجمعية العامة لتجميد انتاج الأسلحة النووية وتكديسها وابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب وحظر الأسلحة الكيميائية تمثل صوت العقل .

ونحن نعتقد أنه لا بد من التأكيد الآن على منع انتشار المواجهات النووية وغيرها الى الفضاء الخارجى . فتطوهر الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية بضيف، دون شك، عنصرا جديدا من عدم الاستقرار الى ميزان الرعب النووى المخيف .

ان النتائج السلبية لسباق التسلح في الأسلحة النووية والتقليدية المتطورة من الأمور الملموسة بوضوح في عالم اليوم . فما التضخم والركود واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء الأ نتيجة لانفاق الموارد المادية والبشرية والتكنولوجية التي لا حصر لها على أسلحة التدمير . وفي المجال السياسى أصبحت الدول أكثر تعرضا للتدخل بجميع أشكاله ، وزادت حدة التوترات والمنازعات في جميع أنحاء العالم .

اننا نناشد الدول النووية أن تعمل على أساس شعور جديد بالحماية الحالية من أجل تعزيز الارادة السياسية لازالة تهديد الابداء الجماعية النووية من العالم، وتعزيز تسخير الموارد العسكرية في خدمة مهام السلم والتقدم .

ان انشاء مناطق سلمية ومناطق خالية من الأسلحة النووية هدف هام وضعته الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة . ولا يزال هذا الموضوع، في رأينا ، مستحقا للتأييد القوى من جانب الدول الأعضاء . ورفضنا عميق الأسف أن هذا المفهوم لم يدخل حيز التنفيذ العملي الا في منطقة أمريكا اللاتينية .

وما انفكت حكومة بلادى تهيد تأييدا قويا اعلان الجمعية العامة اعتبار المحيط الهندى منطقة سلم، ونحن نعهد تأييدا تاما أحكام الوثيقة الختامية لاجتماع دول المحيط

الهندي الساحلية والخلفية . ونأمل في أن تعمل جميع الدول المعنية من أجل نجاح المؤتمر الذي تأخر طويلا بشأن المحيط الهندي والمقرر عقده في سرى لانكا في عام ١٩٨٤ . ولا بد لهذا المؤتمر، في رأينا، أن يؤكد على الحاجة الى ازالة جميع القواعد الأجنبية، وسحب جميع القوات الأجنبية والقوات التابعة، وتسوية المنازعات الاقليمية بالوسائل السلمية، ومنح حق تقرير المصير للشعوب التي تترج تحت السيطرة الأجنبية . وهذه المسائل لها أهمية خاصة بسبب الدفع الخطير الى زيادة التنافس والمجابهة بين الدولتين العظيمتين الرئيسيتين الذي نجم عن دخول عدد كبير من القوات السوفياتية والكوبية في المنازعات المحلية في القرن الافريقي ، وانشاء قواعد عسكرية وحرية على نطاق واسع في المنطقة - ذلك التطور الذي لم يكن ممكنا لولا تواطؤ بعض دول المنطقة .

وإذا انتقلنا من سرح نزع السلاح الى سرح الاقتصاد العالمي ، فنسجد نفس الهوة المخيبة للآمال بين العادئ وبين الممارسة العملية . ففي الفوضى الحالية في الاقتصاد والتمويل العالميين من الصعب أن نجد أثرا لتوافق الآراء الدولي الذي تم التوصل اليه في الجمعية العامة بشأن سبل اقامة اقتصاد جديد أكثر عدلا وانصافا . وقد أوضح بجلاء الاجتماع الأخير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي عقد في بلغراد، مدى الانحراف عن هذا التوافق في الآراء جانبا .

وتشعر حكومة بلادي بالأسف لعدم وجود رد فعل أفضل من جانب البلدان المتقدمة النمو لنداء العالم الثالث لوضع برنامج عاجل وقوي للمساعدة الانمائية وتخفيف عبء الديون ، وتدابير تضمن أسعارا أكثر عدلا واستقرارا للسلع الأساسية، وانحسارا للسياسات الحمائية . وبينما تعتقد حكومة بلادي أنه لا بد للبلدان النامية من أن تمارس الاعتماد على الذات وتعزز التعاون التقني فيما بينها ، فانها تعتقد أيضا أن الترابط الاقتصادي بين الشمال والجنوب حقيقة واقعية لا مفر منها . وفي رأينا أنه اذا ما أعطيت البلدان الفقيرة دفعة قهية نحو الانتعاش الاقتصادي الذي تحتاج اليه بصورة ماسة فإن المنطقتين ستجنبيان فوائد كبيرة .

ان سجل المنجزات الذي يدعو للاعجاب التي حققتها الأمم المتحدة في الحيايين الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والانسانية يدعو جميع الدول الأعضاء الى الشعور بالفخر . ومع ذلك فلا يمكننا أن نشعر بالرضا اذا فشل المنظمة العالمية في تناول مسائل حاسمة تسلم السلم والأمن العالميين .

لقد أعربت عن قلقي اذا فشل العزم لمنظمتنا في تنفيذ القرارات التي تشمل الحكمة الجماعية للمجتمع الدولي . واني أعتقد أن هذا الفشل يمثل أزمة بالنسبة لسلطة الأمم المتحدة . وما لا شك فيه أننا بحاجة الى الحد من بعض التكاثر البيروقراطي والتداخل بين القرارات ، لكن هذه المسألة منفصلة ، وهي مسألة ثانوية بالنسبة للمهمة الأساسية ، أي مهمة بناء نظام فعال للأمن الجماعي لعالمنا المترابط . وقد وجه الأمين العام ، في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة ، الانتباه مرة أخرى الى الأزمة في النهج المتعدد الجنسية للشؤون العالمية . وأكد بحق أن جهاز الدبلوماسية العالمية لا بد أن يدفع للتحرك الى الأمام اذا أردنا تجنب الفوضى والكارثة على نطاق لم نعرفه من قبل . وفي هذا الصدد ، أرحب ترحيباً قلبياً بادراج البند المتعلق بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة في جدول أعمالنا . فهذا البند يحظى بتأييد حركة عدم الانحياز ، وآمل أن تقدم اسهامات بناءة من مختلف الدول . وهدعونا ذلك البند جميعاً الى العمل باخلاص من أجل جعل المنظمة العالمية وسيلة فعالة بحق لصيانة السلم والأمن العالميين .

المند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)جدول الأتصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن أرفع الجلسة، أود أن أوجه انتباه الجمعية الى الوثيقة A/38/480/Add.1 التي تتضمن رسالة مؤرخة في ٢٩ أيلول / سبتمبر وموجهة من الأمين العام يبلغ فيها رئيس الجمعية العامة أنه منذ رسالته المؤرخة في ٢٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، قدمت جزر القمر المدفوعات اللازمة لتخفيض التأخر عليها من الاشتراكات الى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠